

25 January 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١١٩٨

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس ..... (كندا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٩٨ لمؤتمر نزع السلاح. ويؤسفني أن أستهل هذه الجلسة العامة الأولى بنياً محزن. إذ أودّ، بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، أن أعرب باسم المؤتمر، عن عميق مواساتنا وخالص تعازينا للشعب الروسي، ولا سيما للأسر التي فقدت أعزّاءها في تفجيرات مطار موسكو البارحة. ويجب عدم التسامح مطلقاً مع استخدام العنف ضد الأبرياء. ونُدين المسؤولين عن ارتكاب هذا الفعل المريع، وأرجو منكم مشاركتي في التزام الصمت لبضع دقائق حداداً على أرواح الضحايا.

بخامري شعور شبيه بالذي كان يخالجي لدى العودة إلى المدرسة إذ أرى هنا العديد من الوجوه المألوفة لدي، لكنني أودّ، ونحن نستهلّ أنشطتنا اليوم، أن أودّع، متأخراً، زميلينا اللذين غادرا المؤتمر منذ رفع جلستنا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وأعني سفير السنغال، السيد باباكار كارلوس إمباي، وكذلك سفير تونس، السيد عبد الوهاب الجمل. وأودّ، باسم مؤتمر نزع السلاح، أن أطلب إلى وفد كل من بلديهما أن ينقل إليهما خالص تقديرنا لهما على إسهامهما العديدة والقيّمة في عمل المؤتمر إبان مدة عملهما فيه، وكذلك أصدق تمنياتنا لهما بالنجاح والرضا في مهامهما الجديدة. واسمحوا لي أيضاً بأن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد الذين تولّوا مسؤولياتهم بصفتهم ممثلين لحكوماتهم في المؤتمر، وأعني تحديداً سفير هنغاريا، السيد أندرس ديكاني، وسفير كينيا، السيد توم إمبوي أوكيو، وسفير زمبابوي، السيد جيمس مانزو، وسفير السويد، السيد جان كنوتسن. وأودّ أن أعثّم هذه الفرصة لأؤكد لهم كامل تعاوننا معهم ودعمنا لهم في مهامهم الجديدة. وأودّ الآن الانتقال إلى تلاوة بيان الرئيس. وسيتعيّن عليكم تحملي لبضع دقائق على الأقل بينما أدلي به.

أثناء الاستعداد للنهوض بمسؤوليات رئيس هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح، ستدركون مدى شمول المشاورات التي أجريتها لا مع كل دولة عضو على نحو ثنائي فحسب، بل مع مجموعاتٍ شتّى أيضاً، ومن بينها مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الرؤساء الستة وكل من المجموعات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تشاورتُ مع الدول المراقبة، ومع رئيسي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، ومع أمانة مؤتمر نزع السلاح، وهيئات من المجتمع المدني.

وقبل أن أطلعكم على ما انتهيت إليه من استنتاجات من هذه المشاورات الموسّعة، أودّ أن أستهلّ باقتباس ما قاله سلفي، السفير الكندي السيد كريس فيسدال:

"كان طبيعياً أن أرى الوفود وقد أصيبت بخيبة أمل كبيرة في المؤتمر الذي لم يحقق الغرض المرجو منه قط على مدى سنواتٍ وحتى الآن. إذ تشعر الوفود بأن بإمكانها أن تضيف قيمة حقيقية إلى المؤتمر، وبأن تحقيق تقدم حيوي في مجالات منع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح ممكن في هذا المقام، وبأنه يُحال بينها وبين تحقيقه. وترى أن إضاعة هذه الفرصة مثبّط للهمم، ناهيك عما تشعر به حيال إهدار وقتها وطاقاتها المهنية."

كان هذا ما كتبه سلفي ما قبل الأخير، حينما تولى مسؤولياته بصفته رئيس الجلسة العامة الأولى التي عُقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. والشيء بالشيء يُذكر، أودّ أن أشكر للموقع الشبكي المسمّى "بلوغ الإرادة الحاسمة" (Reaching Critical Will) تمكّنه من العثور على نص ما اقتبسته مما كتبه السيد كريس فيسدال وخطابه بسهولة كبيرة وأشيّد بجميع القائمين عليه.

ويبدو أننا لم نشهد هنا تغييراً يُذكر في عقدٍ من الزمان. وكل ما أودّه الآن هو إطلاعكم على استنتاجاتي الأساسية من المشاورات التي أجريتها حتى الآن. يسود المؤتمر شعور بخيبة أمل شديدة لعدم اعتمادنا أي برنامج عمل منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. كما يسوده شعور بالإحباط الشديد لعدم الدخول حتى الآن في مفاوضاتٍ على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتظل الوثيقة CD/1864 المؤرخة في أيار/مايو ٢٠٠٩ "القاعدة الذهبية" لوضع برنامج عمل، لكن يمكن النظر أيضاً بمزيد من التمعن في الاقتراح المقدم من الوفد البرازيلي والمدرج في الوثيقة CD/1899. بيد أن المواقف تبدو متخندقة ويُقصر بعضها بعضاً. إذ لن يقبل بعض الدول الأعضاء برنامج العمل ما لم يتضمّن إجراء مفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولن تقبل دولة عضو واحدة على الأقل برنامج العمل إذا تضمّن إجراء مفاوضات على إبرام هذه المعاهدة.

وثمة مؤشرات واضحة على أنه يلزمنا نحن، مؤتمر نزع السلاح، التركيز على أربع قضايا رئيسية، ألا وهي نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى، ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

ومن الجلي أيضاً أن الاهتمام يكاد ينعدم بالقضايا الأخرى غير الرئيسية الواردة في جداول أعمال المؤتمر القريب عهداً. إلا أنه ينبغي أن أضيف أن ثمة دولة واحدة تعتبر "توخي الشفافية في عمليات نقل الأسلحة" أولويتها القصوى، لكنها تعترف أيضاً بأنه قد يكون من الأفضل تحقيق تقدم جوهري بشأن هذه المسألة خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح.

ويعمّ المؤتمر تأييد لرفع مستوى الانفتاح والشفافية فيما يخص علاقته بالمجتمع المدني. وأخيراً، كرر الكثير من الدول الأعضاء تأكيد سياسته الرسمية الداعمة لزيادة عدد أعضاء المؤتمر. غير أن بعض الدول قد تساءلت، في هذه الحالة، عن كيف يمكن أن تسهم زيادة عدد أعضاء المؤتمر في الخروج من المأزق الراهن بوجود ٦٥ دولة عضواً.

وانطلاقاً من هذه الاستنتاجات التي كنت قد أطلعتكم عليها من قبل بصورة غير رسمية وأطلعكم عليها الآن رسمياً، أعتقد أن أولوياتي واضحة، وهي كالتالي:

أولاً، سأواصل التشاور والعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد برنامج عمل مقبول لدى جميع الدول الأعضاء. وسعيّاً إلى تحقيق هذا الهدف، أطلب مساعدتكم جميعاً، بمن فيكم المنسقون الإقليميون.

ثانياً، سأسعى أيضاً، في الوقت الذي نبذل فيه قصارى جهدنا لوضع برنامج عمل مقبول، إلى ضمان عدم إهدار ما لدينا من وقت محدود جداً، ومواصلة عقد جلسات موضوعية وحذيرة بالاهتمام لتبادل الآراء في قضايا نزع السلاح الحيوية.

ثالثاً، سأعوّل عليكم في إيجاد السبيل إلى انخراطنا جماعياً في عمل المجتمع المدني بمزيد من الانفتاح والشفافية. وآمل حقاً أن يكون رفع مستوى الانفتاح والشفافية أسلوب عملنا المتوخى في كل ما نضطلع به من أعمال في قاعة المجلس هذه.

وأخيراً، بموجب المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر التي تنص على أن "تُستعرض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة"، سأواصل التشاور بشأن السبيل إلى الاطّلاع على ما شهده المؤتمر آنفاً من زيادات في عدد الأعضاء فيه وعلى ماهية الوضع الراهن.

وأثناء الاستعداد للاضطلاع بمسؤولياتي الرئاسية، قرأت كتاب "The Whispering Gallery of Europe"، وهي مذكرات اللواء أ. سي. تيمبرلي، كبير المستشارين العسكريين للوفد البريطاني لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف المنعقد في عام ١٩٣٢. وقد وصل اللواء تيمبرلي إلى جنيف في عام ١٩٢٦، ونشر مذكراته في عام ١٩٣٨. ويتضمن الكتاب العديد من الاقتباسات المثيرة للاهتمام، لكنني سألقي الضوء هنا على اثنين منها فحسب. الأول هو:

"لو كانت الخطب تستطيع جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية، لكانت العُصبة [عُصبة الأمم] منيعاً بالفعل."

أما الاقتباس الثاني، فهو:

"على الرغم من أن النقاشات الدائرة كانت، صورياً، تتناول مسائل تقنية، فإن الخلافات السياسية كانت في الواقع سبب المآزق."

ويشير اللواء تيمبرلي أيضاً إلى قضايا مثل صعوبة العلاقة أحياناً بين "القوى العظمى" و"القوى الصغرى"، على حد تعبيره، والتحديات المتعلقة بمسألة التحقق، و"صدام الأمزجة الوطنية الاستثنائي"، والتصويت بالأغلبية مقابل مبدأ الإجماع قبل اتخاذ أي إجراء. وقد كان مؤتمر نزع السلاح في ثلاثينيات القرن الماضي يصوّت بالفعل. كما أنه غير معجّب، بالطبع، بمن يسميهم "المتعصبين المماحكين والمهووسين بالتعريفات وجهابذة القواعد الإجرائية لعصبة الأمم".

وأخيراً، يعتبر اللواء تيمبرلي المؤتمر، الذي تصادف أن زاد عدد أعضائه من ٦١ دولة إلى ٦٥ دولة، "هيئةً صعبة القيادة". بيد أنه، بصفة عامة، يُثني على حفاوة الجنيفيين.

وقد أعرب أنتوني إيدن الذي خطّ تصدير الكتاب في ٦ آذار/مارس ١٩٣٨ عن أمله في أن "يكون هناك إقبال كبير على قراءته كمسعى صادق إلى التماس التوجيه الرشيد لتدبير المستقبل من تجربة الماضي القريب الزاخرة بالنجاحات والإخفاقات". وآمل ذلك أننا أيضاً، بالتأكيد.

وسيكون عام ٢٠١١ عاماً بالغ الأهمية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. فقد شهد العالم في أواخر عام ٢٠٠٩ وطوال عام ٢٠١٠ تطورات إيجابية هائلة في مجال الأمن الدولي، تعلمونها جميعاً، بدءاً بعقد اجتماع قمة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وانتهاءً بإبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت)، مروراً بعقد مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي، وبالطبع، بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي تكلم بالنجاح. وقد بدت الإرادة السياسية متوافرة في جميع هذه الإنجازات البارزة.

وعلى النقيض من كل هذه التطورات الأمنية الإيجابية التي تحققت خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، بدأ المؤتمر وكأنه جزيرة ساكنة، وغافلة عما يدور حولها، ظلت تفتقر إلى الإرادة السياسية.

غداً، أتوقع أن نسمع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، وهو يحث مؤتمر نزع السلاح على العودة إلى العمل، وآمل أن نلبي نداءه.

وأود الآن الانتقال إلى اعتماد جدول الأعمال، لكنني أودّ قبل ذلك، أودّ إعطاء الكلمة لسفير باكستان، السيد زمير أكرم. تفضلّ.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، لا أودّ التعرّض لمسألة جدول الأعمال الآن. فقد أخذت الكلمة للإشارة إلى مسألة نمت إلى علمنا ويعتقد وفد بلدي، على الأقل، أنها تمسّ الجوهر الموضوعي والإجرائي لمؤتمر نزع السلاح. وأعني الرسائل التي تلقيناها من منسّق مجموعة الـ ٢١ لتعلمنا بقرار عقد اجتماع في ٢٦ كانون الثاني/يناير، سيكون موضوعه كلمة للأمين العام للأمم المتحدة، يعقبها اجتماع غير رسمي لرؤساء المؤتمر الستة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (على ما أظن) والمنسقين الإقليميين. ثم تلقينا رسالة أخرى تفيد بقرار عقد اجتماع مع الأمين العام في ٢٦ كانون الثاني/يناير في القاعة رقم ٩ وبوجود قائمة، مرة أخرى، بالبلدان المدعوّة للمشاركة في هذه الجلسة مع الأمين العام.

السيد الرئيس، إن الأمين العام للأمم المتحدة هو الأمين العام لجميع البلدان الممثّلة في هذه القاعة. ونرى أن عقد اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة على أساس انتقائي أمرٌ غير مقبول يقيناً. وكنت سأقبل الأمر إذا كان لا بد من جعل الاجتماع مقصوراً على بضعة بلدان، كان ينبغي عندئذ من باب المساواة أو الإنصاف، عقده مع المنسقين الإقليميين وهدم، الذين كانوا سيمثلوننا جميعاً هنا في جنيف، بيد أنه، علاوة على المنسقين الإقليميين، ثمة بلدان بعينها مدعوّة للحضور، بل إنني قد أقبل حتى حضور مجموعة الرؤساء الستة الاجتماع، ذلك أنه بالرغم من أن هذه المجموعة غير معترف بها كمجموعة رسمية في مؤتمر نزع السلاح، فإن الرؤساء الستة يعملون معاً، بالطبع، لأغراض التنسيق والتيسير، وهو ما يمكن قبوله كشكل من أشكال التفاعل مع الأمين العام للأمم المتحدة.

غير أن ما لا يمكن قبوله في رأبي هو التعهّد الذي يبدو أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد أخذته على عاتقها بتمثيلنا جميعاً. فوفد بلادي، مثلاً، غير مستعدّ لقبول هذا النوع من التمثيل. فنحن نتكلم بلساننا، ولسنا بحاجة إلى من يتكلم باسمنا، ولن نلتزم بما قد يُتخذ في هذا الاجتماع من قرارات ولا بما قد يسفر عنه من نتائج لأننا لن نكون طرفاً فيه. وتبعاً لذلك، سيادة الرئيس، أود أن أجزم صراحةً بأن أي قرارات قد تُتخذ في هذا الاجتماع مع الأمين العام لن تكون باسم مؤتمر نزع السلاح، لأننا، بصفتنا أعضاء في المؤتمر، يجب أن نحضر هذا الاجتماع لنقول ما نود قوله للأمين العام للأمم المتحدة، فنحن لن نكون ملزمين بما قد يُتخذ فيه من قرارات إذا لم نكن طرفاً فيه.

وأود أن أعرف كيف حدث ذلك وعلته المنطقية، وأرجو أن تقدم لنا، سيادة الرئيس، شرحاً مقنعاً. أما وقد قلت ذلك، فدعوني أكرر تأكيد أنه ما لم نُدعَ للمشاركة في هذا الاجتماع مع الأمين العام، جميعاً، وإلى أن يتحقق ذلك، لا يمكن لوفد بلادي، على الأقل، أن يقبل ما قد يسفر عنه من نتائج، إذ لن تكون نتائجه باسم المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً باكستان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر، السيد جزائري.

**السيد جزائري (الجزائر):** السيد الرئيس، لم أكن أنوي أن آخذ الكلمة اليوم ولكن بالنظر إلى التصحيح الذي قد استمعنا إليه الآن بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى حول تفعيل مؤتمر نزع السلاح والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح المنعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، أود أن أقدم بعض الملاحظات، وقبل ذلك يطيب لي، السيد الرئيس، أن أعرب لكم عن تهانينا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن الاجتماع الرفيع المستوى السالف الذكر الذي دعا إليه السيد الأمين العام للأمم المتحدة، مشكوراً، شكّل بالفعل فرصة ثمينة للحديث عن ضرورة بعث المفاوضات في المؤتمر للإجابة على التحديات التي تهدد الأمن والسلم في العالم. كما مكّنتنا من تجديد الدعم للمؤتمر بصفتها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بخصوص مسائل نزع السلاح. وكما أشارت إليه مجموعة حركة عدم الانحياز خلال هذا الاجتماع، فإن أي خطوات متابعة له ينبغي أن تتم بمشاركة كل الدول الأعضاء وذلك بصفة شاملة وشفافة.

لهذا، نحن نتمنى لو أن أي مبادرة أو مجهود حول هذا الموضوع يشمل كل الوفود بدون انتقائية أو تمييز.

وأشكركم السيد الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الجزائر على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا يليه سفير مصر. ممثّل كوبا، تفضّلي يا كوبا.

السيد خوان كينتايا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم، يا سعادة السفير رئيس المؤتمر. أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أهنئ جميع الزملاء بالعام الجديد وأتمنى لهم النجاح في حياتهم المهنية والشخصية. كما أود أن أُجيب دعوتكم إلى تعزية الشعب الروسي والحكومة الروسية والتضامن معهما لما ذكرتموه من أحداث قد وقعت في أحد مطارات روسيا.

أما وقد قلت ذلك، فأود، سيادة الرئيس، أن أقول بإيجاز، وإن لم نكن نعترم تقديم مداخلة في هذا الوقت، إننا نتفهم ما أعرب عنه سفير باكستان من قلق. إذ نشاركه نحن أيضاً فكرة وجوب أن تسود الشفافية أعمال مؤتمر نزع السلاح، ولسنا بذلك نشكك في شفافيته، لكننا نعتقد أننا أحياناً عندما تأتي أفعالاً محددة قد تُفسح المجال لإساءة التأويل، ولذلك، نرى أن أي اجتماع لمؤتمر نزع السلاح يتناول عمل المؤتمر يجب أن يكون مفتوحاً أيضاً أمام أعضاء هيئتنا كافة.

أما وقد قلت ذلك، فأعتر عن تقديم مداخلة في هذا الوقت، وشكراً جزيلاً لكم.  
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لممثل كوبا، ولا داعي للاعتذار. وما زلنا بانتظار حلول العام الصيني الجديد. أعطي الكلمة الآن لسفير مصر.

السيد بدر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لم أكن أعترم أخذ الكلمة الآن، لكن دعوني، ما دمتُ قد أخذتها، أهنئكم، باسم الوفد المصري، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسنكون في غاية السعادة بالعمل والتعاون معكم. كما نود أن نتقدم بالتعازي للوفد الروسي على التفجير الإرهابي الذي شهدته بلاده.

أخذ الكلمة الآن لأعرب عن اتفاقي مع ما قيل للتوّ، برغم أننا ندرك بالطبع اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة بدعم مؤتمر نزع السلاح وما يبذله من جهود ما يبذله في سبيل ذلك، وكمثال على هذه الجهود، دعوته إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، حيث شاركت مصر في أعماله مشاركة نشطة وأدلت ببيان باسم حركة عدم الانحياز التي تتشرف برئاستها حالياً. لذلك، فإننا نرحب بجهود الأمين العام وبهمّنا أن نستمع إلى البيان الذي سيذلي به غداً مخاطباً المؤتمر. غير أننا متعاطفون مع بيانات وفود كل من باكستان والجزائر وكوبا. إذ نريد أن تُراعى الشفافية وعدم الانتقائية في أي جهود تُبذل في أعقاب ذلك الاجتماع ونريد فهم الأساس الذي استند إليه في وضع قائمة البلدان. فلو سنحت الفرصة لأي تفاعل، فإننا نفضل أن يحدث ذلك فيما بين الأعضاء كافة، لا فيما بين مجموعة منتقاة من البلدان فحسب. وأعتقد أن هذا هو السبيل الأمثل لتعزيز جهودنا النابعة من رغبتنا جميعاً في تشجيع مؤتمر نزع السلاح وتعزيز عمله. وبهذا أختتم مداخلة وسأعود لاحقاً إلى القضايا المعروضة علينا اليوم وهي أو وثق صلةً بالمواضيع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على أخذ الكلمة وأعطي الكلمة لممثل إيران يليه ممثل سوريا. تفضل.

السيد سجّادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، دعوني أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأتقدم بالتعازي أيضاً للوفد الروسي على الهجوم الإرهابي الذي شهده بلده. إنني أوافق سفير باكستان على آرائه. فمؤتمر نزع السلاح مؤتمرٌ ينبغي إيلاء الاهتمام للشفافية وعدم الانتقائية في جميع اجتماعاته لنكون جميعاً سواسية في هذا المقام. وفي هذا الصدد، لا يمكن لوفدي، كما قال سفير باكستان، أن يقبل أي قرارات تُتخذ في اجتماعاتٍ انتقائية لأنها نتاج اجتماعٍ انتقائي وغير شامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران على بيانه وأعطي الكلمة لسفير سوريا. تفضل.

السيد حموي (سوريا): شكراً سيادة الرئيس، أود في البداية أن أقدم لكم أطيب التهاني على تسلّمكم الرئاسة ونحن على ثقة من أنكم وبفضل حكمتكم وجهودكم ستتابعون العمل بكل نشاط نحو تحقيق هدفنا جميعاً وهو إحراز تقدم في هذا المؤتمر. كما أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى وفد الاتحاد الروسي الموقر على الحادث الإرهابي الشنيع الذي تعرّض له أحد مطارات موسكو البارحة وتُبدي كل التعاطف العميق مع وفد الاتحاد الروسي.

أود، يا سيادة الرئيس، أن أشكر السيد سفير باكستان على تبيينها إلى موضوع اللقاء الذي سيتم بشكل انتقائي وبعيد عن الشفافية بين الأمين العام وبعض الدول التي لا نعرف كيف تم اتقاؤها من بين الدول الأعضاء. ولو أن عملية الانتقاء تمت مع ممثلين في المجموعات الجغرافية لتفهّمنا الموضوع ويمكن أن نقبل به لكي يكون العدد محصوراً. لكن انتقاء بعض الدول واستبعاد دول أخرى أمرٌ يتنافى مع مبدأ الشفافية الذي نسعى إليه جميعاً.

أود أن أتفق مع السادة السفراء الذين سبقوني في أننا لن نكون ملزمين بتطبيق أي شيء قد ينتج عن هذا الاجتماع.

وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير سوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير البرازيل. تفضل.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، وما دام المؤتمر كله قد أعرب عن تعازيه، أتقدم، باسم وفدي، بالتعازي للوفد الروسي على الأحداث المؤسفة التي شهدتها الاتحاد الروسي. طيلة الأعوام القليلة الماضية وحتى الآن، ما برحت أعمل معكم عن كثب وأعجب بكفاءتكم وإبداعكم وكنت أتطلّع إلى اللحظة التي تبدو فيها فترة رئاستكم هذا المؤتمر، وإني لمسرور جداً بوجودي هنا لأشارك في أعماله وأحاول بكل تواضع دعم جهودكم.

أود التعرّض للمسألة التي أثارها سفير باكستان، السيد أكرم، وآخرون غيره. فالحقيقة أن هذه المسألة تعطي نبرةً غير إيجابية لبداية فترة رئاستكم. فأنتم غير مسؤولين إطلاقاً عن ذلك، لكنّ هناك دائماً استهواء للعمل بخفض أعداد الوفود. فقد ذكرتم للتو في بيانكم مسألة زيادة عدد أعضاء المؤتمر ولدينا الآن عدد كبير من الوفود التي تطلب قبولها بصفتها وفوداً مراقبة، كما أشرتم إلى أن بعض الدول قد تساءلت عن الكيفية التي ستساهم بها زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الخروج من المأزق الراهن. فهناك من يقول إن من الأفضل خفض عدد الوفود لإحراز نتائج. ولأصحاب هذا الرأي أقول إن الأفضل على الإطلاق من أجل إحراز نتائج هو وجود وفد واحد فقط! بهذه الطريقة، سيسهل عليكم جداً اتخاذ القرارات. علينا أن نكون مستعدين لممارسة الديمقراطية وهو أمر ليس بهيّن. فقد فوجئت أنا أيضاً بقصر الدعوة على عددٍ من الوفود، بل وسأكون فجأً، لقد تساءلت عن سبب عدم إدراج البرازيل في القائمة. فما الذي يدور في ذهن الأمين العام للأمم المتحدة حينما يستثني بلداً كالبرازيل من هذه المجموعة؟ فأنا لا أرى أي معيار محدد لإعداد قائمة المدعويين هذه. ومن ثم، أضم صوتي إلى صوت تلك الوفود التي أعربت عن دهشتها لذلك، كما أود أن أشير إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد تطرّق، في الموجز الذي أعدّه عن الاجتماع الرفيع المستوى المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إلى مسألة زيادة عدد أعضاء المؤتمر وذكر فكرة تعيين منسّق خاص بهذه المسألة. لذا، يبدو مفاجئاً بعض الشيء أن يستهمل عمله معنا محاولة خفض عدد الوفود التي يود التشاور معها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير البرازيل على بيانه وأعطي الكلمة لسفير الهند. تفضّل.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، لم أعتزم أنا أيضاً أخذ الكلمة، لكنني أعتقد أن المسائل التي أثارها الزملاء الذين تكلموا قبلي تستحق مني أن أُعبّر نوعاً ما عن آرائي. وقبل ذلك، أود أن أهنيئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وكنت أتمنى لو أن رئاستكم قد استهلّت على نحو أفضل. ودعوني أيضاً أتقدم بالتعازي لوفد روسيا في هؤلاء الذين راحوا ضحايا عمل من أعمال العنف في موسكو وأشاطر أسرهم مشاعر الحزن والأسى.

السيد الرئيس، لقد علمنا نحن أيضاً بهذا الحدث مساء أمس، ويجب أن أقول إننا قد فوجئنا قليلاً بانتقاء المشاركين من المؤتمر. فحسبما ينص عليه النظام الداخلي للمؤتمر، نحن نشارك فيه بصفتنا أعضاء ذوي سيادة وعلى قدم المساواة. ففي مؤتمر نزع السلاح لا تُصنّف الدول في فئات شتى ولا تُمنح مزايا خاصة، وأعتقد أن من المهم في هذه العملية أن نحترم مواد النظام الداخلي هذه وأن نضطلع بأعمالنا طبقاً لها. وقد شهد الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ارتفاعاً في مستوى المشاركة والاهتمام، ونحن نتطلع، بالطبع، إلى سماع آراء الأمين العام للأمم المتحدة غداً. إذ يثير هذا الموضوع اهتماماً كبيراً لدى أعضاء

المؤتمر وغيرهم. فمن الطبيعي، إذن، أن يهتم أعضاء المؤتمر كافة بتبادل الآراء مع الأمين العام للأمم المتحدة. لذلك، أعتقد أن من المهم أن الطريقة التي نباشر بها أعمالنا فيما بيننا، لا أن تبعد بعضنا عن بعض. وكما ذكرتُ في المشاورات التي عقدتموها مع مجموعة الـ ٢١، أعتقد أنه ينبغي لنا، ونحن نعمل على بناء توافق في الآراء واعتماد برنامج عمل، ألا نقوم في كل ما نبذله من جهود بأي عمل يزيد الفرقة بيننا، وإنما ينبغي بالأحرى أن نقوم بأعمال توحد صفوفنا؛ فعندئذ فقط يمكننا تحقيق الأهداف التي ننشدها جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الهند على بيانه وأعطي الكلمة لسفير فتزويلا.

**السفير خيرمان موندارين إيرنانديس (فتزويلا) (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً، يا سيادة الرئيس. على غرار من سبقني من الزملاء، اسمحوا لي بأن أهنئكم بمناسبة تعيينكم. ونحن على ثقة من أن دمايتكم الأصيلة وقدرتكم على التحاور وخبرتكم ستسهم في تعزيز مكانة هذا المؤتمر.

وأسوةً بكلمات من سبقني من الزملاء، نشاطر الشعب الروسي والحكومة الروسية مشاعر الألم والأسى جراء العمل الإرهابي الذي وقعاً ضحيته. وفي السياق نفسه، نحبي أيضاً سفيري تونس والسنغال، اللذين انسحبا من هذا المؤتمر لأداء وظائف عامة أخرى. كما نغتنم هذه الفرصة، كما قلتم في مداخلتكم، للترحيب بسفراء هنغاريا وكينيا وزمبابوي والسويد.

سيادة الرئيس، لقد قدمتم في مداخلتكم ملاحظات بشأن مشاركة المجتمع المدني والدول المراقبة في المؤتمر. وفي هذا تشجيع على إضفاء طابع ديمقراطي على هذا المؤتمر على مزيد من المشاركة فيه. غير أنني أرى أن هذا النوع من الاجتماعات، التي لا تعكس أي درجة من الشفافية وتدل على ممارسة الانتقائية، يحدّ من أثر تشجيعكم. ويرى وفدي أنه لا بد في هذه المرحلة التي يمر بها المؤتمر من بناء الثقة بين الأعضاء كافة، وأن هذا النوع من الاجتماعات الانتقائية لا يسهم في بناء هذه الثقة التي نحن في أمس الحاجة إليها.

شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير فتزويلا على بيانه وأعطي الكلمة لسفير ألمانيا.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، لم أكن أعترم أنا كذلك أخذ الكلمة اليوم، لكنني ظننت أنه ربما ينبغي ألا نعطي انطباعاً بأن هذا اجتماع مقصور على الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ وأنه ينبغي للدول الأخرى المشاركة أيضاً. أهنئكم، سيادة الرئيس، على توليكم الرئاسة، وكذلك على بيانكم الافتتاحي، بالرغم من أنه لا يحمل أنباء سارة، لكننا بالطبع على بينة من الوضع. وأضم صوتي إلى صوت الزملاء الذين قدموا تعازيهم لزملائنا الروس.

أما عن المسألة المعروضة علينا، فيجب أن أقول إن ما أفهمه هو أن رئيس مؤتمر نزع السلاح ليس من وجه الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الخاص غير الرسمي. وعندما سمعت بهذه

الدعوة وقرأت عنها، اعتقدتُ في البداية، من وجهة نظرٍ نفعيةٍ محض، أن خفض عدد الوفود التي تحضره من المرجح أن يكون فكرة جيدة لأن ذلك يجعل الحوار أيسر. ولكن، ونظراً للحماسة التي نلمسها هنا في هذه القاعة بشأن هذا الاجتماع وبشأن المشاركة والانخراط في الحوار، أعتقد أنه لن يفوت أوان إعادة النظر في مثل هذه الترتيبات. والحقيقة أنه رغم أنني طالعت الأمر من زاوية نفعية، فإنني أشاطر زميلنا البرازيلي إحساسه بعض الشيء؛ فقد تساءلت في البداية: لِمَ لسنا مدرجين في القائمة؟ ولِمَ ليست الدول الأخرى مدرجة فيها؟ ولماذا هذه الصيغة تحديداً؟ أظن أن الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الحاضر بيننا، وأحبيه تحية خاصة، قد أحاط علماً بهذه المناقشة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير ألمانيا على بيانه. وقبل أن أعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر، أود فقط الإدلاء بتعليقين. في الواقع، أعتقد أننا إذا نظرنا إلى الأمر من زوايا معينة، قد بدأنا هذا المؤتمر بداية ممتازة، بمعنى أننا تبادلنا الآراء على نحو جيد وبجريئة بشأن موضوع هام بالنسبة لكثير من المشاركين لأسباب جلية. وقد ينتهي بنا النقاش إلى اختلاف في الآراء، لكننا على الأقل نحظى بما أراه نقاشاً صريحاً ومفتوحاً. ولي تعليق أخير: إلى المشاركين في أعمال أخرى متصلة بمنظمات الأمم المتحدة هنا في جنيف، أتصور أن وقت الأمين العام للأمم المتحدة محدود بشكل بالغ وأنه بالفعل ينتقل من اجتماع إلى آخر، فجدول مواعيده ممتلئ تماماً. كما ألاحظ أن مسألة إمكانية حضور جميع الدول الاجتماع الذي يحضره الأمين العام من عدمها ما زالت مطروحة في محافل أخرى، ومن المثير للاهتمام أن نسمع مزايا هذا التمثيل في أي من اجتماعات الأمين العام ومثالبه المحتملة. وأعلم أن السفير السيد جزائري قد طلب الكلمة مجدداً. وأود حقاً أن أسأل الأمين العام للمؤتمر، السيد أوردزونيكيدزه، رداً على ذلك، لكن إذا كانت كلمة السفير السيد جزائري مقتضبة، فإنني أرحب ببيانه الثاني.

**السيد جزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. لكنني فقط لم أشأ أن يُساء تفسير أنني الوحيد الذي لم يتقدم بالتعازي للاتحاد الروسي على العمل الإرهابي المروع الذي تعرض له البارحة. فكل ما في الأمر أنني كنت أدلي بتعليق محدد على مقترح سفير باكستان الموقر وكنت أعترم الإدلاء ببيان عام لاحقاً. إلا أنني أعتنم هذه الفرصة السانحة بالتأكيد لكي أتقدم بأخلص تعازينا للاتحاد الروسي ولسفيره الموقر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لكم، يا سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن للسيد أوردزونيكيدزه.

**السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** كما سمعتم الرئيس يقول، فإن جدول مواعيد الأمين العام هنا في جنيف مزدحم جداً لقراءة يومين. فلديه من الوقت نحو أربعين دقيقة يخصصها

لهذا الاجتماع ولا يعترزم أن يكون اجتماعاً رسمياً. وأعتقد أن للأمين العام الحق في لقاء أي وفد أو مجموعة وفود يرغب في لقاءها، مع الأخذ في الحسبان أنه مجرد اجتماع غير رسمي، لا أكثر. إذ لن يقدم فيه أي نوع من الأفكار أو المقترحات الجديدة والنيرة. ويرجع الأمر إلى الدول الأعضاء في اتخاذ أي قرارات بشأن تلك المقترحات والأفكار وبشأن كيفية التصرف فيما بعد. إنما يقصد الأمين العام سؤالكم عن مجريات المؤتمر وعن الكيفية التي تودون بها تصريف أعماله. وأعتقد أنه يحق لمن يشغل منصب الأمين العام وكما يحق لأي وفد من الوفود أن يعقد اجتماعات غير رسمية مع صديق ما أو صديقين أو حتى أكثر. وحينما تعقدون فيما بينكم مثل هذه المشاورات غير الرسمية، فإنني، بصفتي ممثل الأمين العام، لا أعترض على ذلك. وأرجو ألا تميلوا إلى الاعتراض على اجتماع الأمين العام مع وفود بعينها. وأرى الأساس المنطقي لدعوته. وبالطبع، هو يريد الاجتماع مع الرؤساء الستة. كما أنه بالطبع، يريد الاجتماع مع المنسقين الإقليميين، وبالطبع، يريد الاجتماع مع الممثلين الدائمين لمجلس الأمن، وهو ما يقوم به عادة أثناء إقامته في نيويورك، عدة مرات في الشهر على الأقل، لأنه دون الممثلين الدائمين لمجلس الأمن، لا أعتقد أن من الممكن المضي قدماً بجدية. ولا أرى أي غاية خفية في هذه المسألة، وعلى أي حال، سوف يُعلمكم منسقوكم الإقليميون بما جرى في الاجتماع. بل إن الأمين العام، والشيء بالشيء يُذكر، قد طلب إلي، بصفتي ممثله، أن أدلي بخطاب. فقلت: "لا يا سيادة الأمين العام، فإني أفضل الاستماع إليكم، وبعدها سأعلم الآخرين بفحوى خطابكم". غير أن بإمكان المنسقين كذلك أن يُعلموا الآخرين به. فأرجو ألا تظنوا منذ البداية أن اجتماع الأمين العام بمجموعة من الوفود يخفي وراءه خدعة ما. ففي الأمم المتحدة، كما تعلمون ويعلم الجميع، لا يخفي شيء، والأمين العام بصفة خاصة لن يجعل هذا الاجتماع سرياً، يُعقد تحت حراسة أمنية مشددة بحراس يمنعون دخول أي شخص إلى القاعة. وعلى كل حال، سوف يُبلغ الجميع بأي شيء مهم قد يحدث في الاجتماع. فأرجو ألا تقلقوا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أرى أن السفير زمير أكرم يود أخذ الكلمة. وقبل أن أعطيكم إياها، ينبغي أن أقول إن لدينا بعض الأعمال التنظيمية المهمة المتعلقة بجدول الأعمال والدول المراقبة أمل أن ينجزها هذا الاجتماع ولدي قائمة عادية بالمتكلمين أود الانتقال إليها. إلا أنه إذا كان لدى السفير أكرم تعليق محدد على الموضوع الذي بين أيدينا، فسأعطيه الكلمة ثانية.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، آسف لأخذ الكلمة مرة ثانية، لكنني أعتقد أنه، بالنظر إلى التوضيح أو الآراء التي عبر عنها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، صار لازماً علي أخذ الكلمة والتعبير عن آراء وفدي على الأقل. وأنا ممن لجميع زملائي الآخرين الذين تكلموا في هذا الشأن. فالفكرة الواضحة التي وصلتكم من جميع المتكلمين بلا استثناء هي الحاجة إلى اتباع نهج شامل وشفاف في أعمالنا، بما في ذلك في تفاعلنا مع الأمين العام للأمم المتحدة. أعلم بالطبع أن الأمين العام شخص مشغول إلى أقصى

درجة واحترام ذلك. وأعلم أنه سيخاطب أيضاً مجلس حقوق الإنسان ثم اجتماعاً بشأن القضايا الإنسانية في وقت لاحق هذا اليوم. ويمكنني القول إنه لا توجد في ذلك الاجتماع المتعلق بالقضايا الإنسانية قائمة مفضّلة بأسماء البلدان التي سيُسمح لها بالكلام أو عدمه. فقد دُعِيَ الجميع إلى حضور ذلك الاجتماع وستُمنح فيه فرصة أخذ الكلمة لكل من يود ذلك. ولا أرى سبباً يمنعنا من الاحتذاء بهذه الممارسة بعينها في مؤتمر نزع السلاح.

أما النقطة الثانية التي أود إثارتها، سيادة الرئيس، فهي، بالفعل، أنه إن استدعت الحاجة الحد من عدد الأشخاص الذين يمكن للأمين العام التفاعل معهم، يصبح الخيار المنطقي عندئذٍ قصر هذا العدد على منسقي كل مجموعة من مجموعتنا. إذ ستسبح الفرصة لكل منسق منهم للتعبير عن رأي مجموعته أمام الأمين العام. بل يمكنني، كما قلت آنفاً، قبول إمكانية أن يلتقي الرؤساء الستة لعام ٢٠١١ بالأمين العام ويتبادلوا الآراء معه بشأن سبل المضي قدماً في مؤتمر نزع السلاح. وكل ما في الأمر هو أنني لا أفهم على أي أساس لن تُدعى إلى هذا الاجتماع سوى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. فكلنا في مؤتمر نزع السلاح هذا سواسية. وليس بيننا من هم أكثر مساواة من غيرهم. ونحن لا نعترف بأن ثمة بلدان في هذا المقام يمكنها ممارسة حق النقض (الفيتو). فهذا الحفل ليس في مجلس الأمن، وإنما مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب، لا يمكنني أن أقبل قيام خمسة بلدان، تعدّ الوحيدة التي يمكنها الذهاب إلى الأمين العام والتحدث إليه، بتمثيل آراء بلدي أو بعدم تمثيلها. وقد قدم سفير ألمانيا مقترحاً معقولاً جداً، وأود أن تصبح ألمانيا عضواً في مجلس الأمن عاجلاً لا آجلاً، لأنه عندئذٍ سيسود بالتأكيد مزيد من الرشد فيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لم تُفصح عن رأيها بهذا الشأن. وعلى كل حال، فالنقطة الأخيرة التي أود إثارتها، وبوضوح شديد، هي أن أي قرارات أو إجراءات قد يتفق عليها هذا الاجتماع مع الأمين العام، رسمياً كان أم غير رسمي، لن تكون ملزمةً لباكستان، ومن ثم، لن يتسنى، بالتبعية، قبولها كقرارات اتخذها مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير باكستان على بيانه. وأنا، بالفعل، أحد الأشخاص المدعوين لحضور هذا الاجتماع غير الرسمي، لكن بالتأكيد لم يتكون لدي انطباع بأنه سيُسفر عن أي نوع من القرارات أو النتائج. وأظن أن رسالتكم قد وصلت زملاؤنا في أمانة مؤتمر نزع السلاح. أشكركم جميعاً على جلسة تبادل الآراء هذه وعلى الرسائل التي مرّرت على النحو الواجب في الاتجاهين.

أود الآن التطرق إلى جدول الأعمال التنظيمي الثاني، المهم جداً. وأدعوكم جميعاً إلى النظر في مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١١ الوارد في الوثيقة CD/WP.562، التي عُمّمت قبل هذا الاجتماع، البارحة على الأقل، إن لم يكن قبل ذلك. وأقترح ضرورة أن يُصاحب جدول الأعمال بيان رئاسي مماثل للبيانات المدلى بها في الأعوام الماضية ويفيد بالتالي:

"فيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال، أود، بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، أن أصرّح بأنه يمكن، كما استقر في علمي، معالجة أي قضايا مدرجة في جدول الأعمال هذا إذا ما توافقت الآراء في المؤتمر على معالجتها. وسيأخذ المؤتمر في اعتباره أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر."

وقد رافق هذا البيان جدول الأعمال بانتظام. فهل يودّ أي من الوفود أخذ الكلمة الآن؟ وهل لي أن أعتبر المؤتمر مستعداً لاعتماد مشروع جدول الأعمال، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.562، متبوعاً بالبيان الذي قرأته عليكم للتو؟

وقد تقرّر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** ستصدر الأمانة جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وأود الآن دعوة المؤتمر إلى النظر في الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمال دورة عام ٢٠١١. وترد الطلبات في الوثيقة CD/WP.563، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقّتها الأمانة أمس الأول، أي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في الساعة ١٥/٠٠. وستقدم إليكم جميع الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء بعد هذا التاريخ للنظر والبت فيها في الجلسات العامة المقبلة. فهل من تعليقات على هذه الطلبات؟ وهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا، وفقاً لمواد النظام الداخلي؟

وقد تقرّر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد حظينا بجلسة تبادل للآراء ممتازة وصريحة. وأود الآن الانتقال إلى قائمة المتكلمين، وإضافة كولومبيا إلى هذه القائمة. وقد طلبت وفود البلدان التالية أخذ الكلمة: هنغاريا والسويد والمكسيك وزمبابوي وكولومبيا وشيلي وباكستان. وأعطيت الكلمة الآن لممثل هنغاريا. تفضّل، سعادة السفير أندريس ديكياني.

**السيد ديكياني (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، إنه لشرف لي أن أنضم إليكم اليوم في أول جلسة عامة يعقدها مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١، بصفتي الممثل الدائم الجديد لجمهورية هنغاريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ولدى مؤتمر نزع السلاح. أولاً، دعوني أتقدم بخالص تعازي وفدي للاتحاد الروسي في الأبرياء الذين راحوا ضحية عمل إرهابي أثيرم وقع في موسكو. وإننا ندين بشدة العنف الإرهابي ونشاط الضحايا وأسرههم مشاعر الحزن والأسى. واسمحوا لي أن أهنيئ كندا وأهنيئكم، سعادة السفير غرينيوس، على توليكم رئاسة المؤتمر. وإني لأتطلع إلى العمل معكم ومع أعضاء مجموعة الرؤساء الستة الآخرين في العام المقبل.

لقد شهدنا خلال العامين الماضيين انتعاش أعمال مؤتمر نزع السلاح؛ ففي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اعتمدت الدول

الأعضاء خطة عمل بتوافق الآراء؛ واختُتِمت بنجاح المفاوضات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على إبرام معاهدةٍ جديدةٍ للتخفيض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومن المتوقع أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ في المستقبل القريب جداً؛ كما برزت قضية الأمن النووي كقضية ذات أهمية محورية والتزمت الدول المعنية بالتزاماتٍ شتى لتحسين مستوى تعاونها وممارستها الوطنية في هذا الميدان.

لكن، وبالرغم من هذا الزخم الإيجابي، عجز مؤتمر نزع السلاح مجدداً عن الوفاء بوعده بالمضي قدماً بآلية نزع السلاح. وقد أهاب كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واللجنة الأولى للجمعية العامة بهذه الهيئة أن تبدأ في الأعمال الموضوعية، لكن طلباتهم لم تُجب حتى الآن. ولا يمكن الاستمرار على هذا المنوال. وغداً، سنستمع إلى تقييم الأمين العام للأمم المتحدة للوضع وأنا واثق من أنه سيعبر عن شدة إحباطه لعدم إحرازنا أي تقدم بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وأود أن أشدد على أن هنغاريا مستعدة للمشاركة بنشاط في أي نقاشات تهدف إلى تسريع الاتفاق على برنامج العمل واعتماده. ونحن نعترف بأن القضايا الرئيسية الأربع المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ أمد طويل تستحق كلها نقاشاً جاداً، ذلك أن كلا منها تسهم في إدراك غايتنا المشتركة ألا وهي تحقيق عالم أكثر أمناً ومناخ دولي أكثر استقراراً. بيد أنه يتعين علينا أن نقرر كيفية بدء أعمالنا الموضوعية والنقطة التي ينبغي الانطلاق منها. وتؤيد معظم الدول الأعضاء في المؤتمر الرأي المناهض بضرورة أن يكون التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوتنا الأولى نحو تنشيط عمل المؤتمر، وهو رأي تشاطره هنغاريا تماماً وتؤيده بقوة. وأناشد الدول الأعضاء كافة أن تتحلى بالمرونة، وأن تلتزم بأهدافنا المشتركة وبولايتنا، وأن تستعد لاعتماد برنامج العمل، كي نبرهن على أننا هنا لننجز العمل المتوقع منا.

وأواصل كلمتي برسالة أكثر إيجابية. فم تعد تفصلنا سوى بضعة أسابيع عن شروع جمهورية هنغاريا في تدمير مخزوناتنا من الذخائر العنقودية. وبالتوازي مع عملية التدمير هذه، المزمع إنهاؤها في ٣٠ حزيران/يونيه، وفقاً للخطة الموضوعية، سوف تُصدّق هنغاريا على اتفاقية الذخائر العنقودية هذا العام. وستراعي عملية التدمير جميع اللوائح المتعلقة بالمحافظة على البيئة والصحة العامة، وستُعاد زراعة موقع التدمير. وسندعو مراقبين دوليين لحضور هذا الحدث، مثلما فعلنا في عام ٢٠٠٥ حينما أزلنا آخر ١٥٠٠ لغم مضاد للأفراد بموجب المادة ٣ من اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وسأقول بضع كلمات عن الدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح. إن تلك الدول تُبدي عاماً بعد عام اهتماماً كبيراً بمداولاتنا. وإن التزامها لجدير بأن يُعترف به عن طريق

زيادة عدد أعضاء المؤتمر. لذا، تحث هنغاريا على زيادة عدد الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وتواصل تأييدها لذلك. وليس أقل من ذلك التزام المجتمع المدني بتحقيق تقدم فيما يخص جدول أعمال المؤتمر. وإني أوّمن بأن المجتمع المدني ينتمي إلى عائلتنا الكبيرة وأتطلع إلى العمل معه والاستماع إليه، لا في مناسبة يوم المرأة العالمي التقليدية فحسب، بل كذلك في مناسبات أخرى خاصة بالمنظمات غير الحكومية في مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لما قمتم به من أجل تمهيد الطريق جيداً لبدء دورة المؤتمر لعام ٢٠١١. وكلنا نعلم أن هذا العام يُعدّ عاماً حاسماً الأهمية، فقد يكون عام ٢٠١١ الفرصة الأخيرة لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى المسار الصحيح. ودعوني، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفدي مستعد للمشاركة في هذا المسعى. وأتمنى لكم ولجميع الوفود النجاح والتوفيق.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير هنغاريا وأرحب به في مؤتمر نزع السلاح. وأعطي الكلمة لسفير السويد، السيد يان كنوتسن. تفضّل.

**السيد كنوتسن (السويد) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، دعوني أولاً أعرب، نيابةً عن حكومتي، عن عميق مواساتنا للشعب الروسي عقب الهجوم الإرهابي المؤسف الذي تعرض له أحد مطارات موسكو. وأود أن أتقدم لكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم دعم وفدي الشديد لمساعدكم من أجل النهوض بأعمالنا المهمة وثقته في مساعدكم هذه.

إنها المرة الأولى التي تسنح لي فيها الفرصة لمخاطبة المؤتمر. وأود اغتنامها لتقديم عرض إجمالي موجز لموقف وفدي بشأن المسائل المعروضة على المؤتمر. ودعوني أستهل كلمتي بالقول إن صوت السويد سوف يُسمع أيضاً فيما سيُتلى به من بيانات باسم الاتحاد الأوروبي. كما أننا مشاركون في ائتلاف البرنامج الجديد.

وإن اهتمام السويد لشديد بجدول أعمال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. فقد انتهينا، من جانبنا، إلى استنتاج مفاده أن من المرجح أن تقلل حيازة الأسلحة النووية أمننا، لا أن تعززه. وعليه، فقد بذلنا جهوداً نشطة في سبيل تعزيز نزع السلاح النووي ومنع زيادة انتشار الأسلحة النووية.

ولن يُفاجأ أحد برغبة السويد الملحة في أن ينتقل مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على القضايا الموضوعية. وأود هنا الاستشهاد بما قاله وزير خارجية بلادي، السيد كارل بيلدت، في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر الماضي، ومن أن من يؤيد بجدية ضرورة إحراز تقدم في الأعمال المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يمكنه بعد الآن قبول عدم الدخول في مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح. وأضاف أنه يجب إحراز تقدم ملموس في معالجة هذه القضايا، ولا سيما قضية

الدخول في مفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم السيد بيلدت كلمته مشيراً إلى أنه لا بد من حشد الإرادة السياسية من أجل كسر جمود المؤتمر والسماح له بأداء دوره السليم في الإسهام في تحقيق السلم والأمن.

وقد أوضح الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك جلياً أن العالم يتوقع إحراز تقدم في شتى المحافل الدولية، وليس أقلها مؤتمر نزع السلاح. ويتحتم علينا أن نصدّق التوقعات. وسوف يُقيّم، بالطبع، إحراز التقدم أو عدمه في إطار عملية متابعة الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن جميعاً على بينة مما استجدّ مؤخراً في ميدان نزع السلاح من تطورات دولية، يروق لنا وصفها بأنها زخم متجدّد. فأخر تطورين، ويتمثلان في مبادرة كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصديق على معاهدة "ستارت" الجديدة، وعملية التصديق التي قابلتها من جانب الاتحاد الروسي، أمران إيجابيان جداً، ويحظيان بالترحيب. كما أن إعادة تأكيد إدارة الولايات المتحدة التزامها بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بادرة إيجابية أخرى.

بيد أنه يتعين علينا الآن ألا نكتفي بمجرد الإشارة إلى هذا الزخم في خطبنا. إذ يجب استثماره أقصى ما يكون للاستثمار في المحافل والعمليات الدولية، وربما في هذا المحفل خصوصاً، وهو المحفل الوحيد المكرس للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وينبغي لنا أن نستخدم مؤتمر نزع السلاح لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله.

وفي الآونة الأخيرة، تمكّن أعضاء مؤتمر نزع السلاح بالفعل، مرة واحدة على الأقل، من الاتفاق على ماهية العمل الذي ينبغي للمؤتمر الاضطلاع به. وجميعنا نعلم شكل هذا الحل الوسط الذي صيغ بعناية. فلم يكن قط الهدف منه، في حد ذاته ومن حيث هو، حل أي خلافات حقيقية في التصورات الأمنية. فهذا ما يتعين حدوثه من خلال المفاوضات الفعلية. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأنه قد يشكل الأساس للعمل الموضوعي، دون المساس بقدرة أي دولة على الدفاع عن مصالحها الأمنية.

وتشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى القضايا الرئيسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. ويتفق الكثيرون في الرأي القائل بضرورة منح إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة غطاءً قانونياً. وقد أسهمت الجلسات غير الرسمية التي عُقدت العام الماضي بشأن هذا الموضوع، برئاسة الوفد السويدي، في زيادة تعزيز الانطباع بأنه موضوع حان وقت التفاوض بشأنه.

ومن شأن هذه المعاهدة، إذا حُدّد النطاق المناسب لها وتم الاتفاق على تدابير التحقق من تنفيذها، أن تحدّ نهائياً من قدرة الدول الأطراف على زيادة ترساناتها النووية. ونحن مقتنعون بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عنصر ضروري في أي عملية تدريجية لترع السلاح النووي. فتلك المعاهدة هي في الحقيقة جزء من الخطوات العملية نحو

نزع السلاح النووي التي حُددت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها جزء من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي، التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام الماضي.

وإن نزع السلاح النووي هو غاية الهدف الذي ترمي إليه كثير من جهودنا. فلا بد لنا جميعاً، نحن الذين نبتغي رؤية عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، أن نتخذ مزيداً من الخطوات نحو إعمال هذه الرؤية. وتعلق السويد أهمية خاصة على مواصلة خفض الترسانات النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أو التكتيكية. وتشكل معاهدة "ستارت" الجديدة خطوة مهمة إلى الأمام على هذا الطريق. وتعتقد السويد أن من المهم أن يُستتبع إبرام المعاهدة بمحادثات تهدف إلى خفض الأسلحة النووية التكتيكية بشكل حاد، والتخلص منها تماماً في نهاية المطاف. فهذه الأسلحة بقايا خطيرة من ماضٍ خطير.

ويشكل تقديم ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً والمتعددة الأطراف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إحدى القضايا الرئيسية الأخرى المطروحة في المؤتمر. وينبغي السعي إلى تقديم هذه الضمانات تعزيزاً لأمن الدول، الفردي والجماعي، وتيسيراً لإحراز تقدم في سائر بنود جدول الأعمال الأعم الخاص بنزع السلاح.

وهناك قضية أخرى من جملة قضايا الساعة المعروضة على مؤتمر نزع السلاح في مسألة الفضاء الخارجي. ففي عصر العولمة هذا، يزداد تعويل البشرية باطّراد على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، مما يؤكد الحاجة إلى إجراء مناقشات بشأن أمن الفضاء. وينطوي ذلك على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن التعامل مع مسألة تخليف الحُتات الناتج عن الاختبارات أو استخدام الأسلحة المضادة للسواتل. كما يجب المضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بقضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن رؤيتنا المتمثلة في عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية لن تصبح حقيقةً واقعةً غداً، لكننا مقتنعون بأن من الممكن اتخاذ مزيد من الخطوات، دون تأخير، نحو بلوغ هذا الهدف. وبعبارةٍ أخرى، وفي الختام، تنضم السويد إلى كثير من البلدان الأخرى في الدعوة إلى البدء الفوري في مفاوضات ومناقشات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح. فقد أُرسي الأساس لذلك. ونحن محقون تماماً في المضي في العمل استناداً إلى هذا الأساس. والحقيقة أن من واجبنا الاضطلاع بذلك، بصفتنا ممثلين عن الدول الأعضاء في المؤتمر والمجتمع الدولي، نتحلى بالتفاني وبروح المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير السويد على بيانه الذي وأعطى الكلمة الآن لسفير المكسيك، السيد خوان خوسيه غوميث كاماتشو. تفضّل.

السفير خوان خوسيه غوميث كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أولاً، أود أنا أيضاً، بالطبع، أن أتقدم بأحر التعازي للشعب الروسي ولزملائنا الموقرين في البعثة الروسية على الأحداث المأساوية جداً التي شهدتها موسكو. ثانياً، لقد استمعت، سيادة الرئيس، باهتمام بالغ إلى جميع مداخلات ومناقشات هذا الصباح، وعليّ أن أقول إن وفدي يتفق من حيث الجوهر مع جميع ما أعرب عنه زملاؤنا الموقرون. وإن سمحتم لي أيضاً، أتقدم، بالطبع، وبالصرحة الواجبة دوماً في مناقشاتنا، بجزيل الشكر لصدیقنا الموقر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على الرد الذي قدمه لنا. لكن عليّ أن أقول إن ما قاله لنا لم يُقنعني إلا قليلاً ولا يسعني إلا أن أصرّح بذلك. وربما، كما قال صدیقنا الممثل الدائم لألمانيا، ما زال هناك متسع من الوقت لحل المشكلة.

السيد الرئيس، يود وفد المكسيك أن يهنئكم، أيها الصديق، سفير كندا، السيد ماريوس غرينيوس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح الذي يستهل اليوم دورته لعام ٢٠١١. ولكم دعم المكسيك في جميع ما تضطلعون به من أعمال، وأشكركم على عملية المشاورات الشاملة، والجماعية، والشفافة التي أجريتموها في خضمّ الإعداد لهذه الدورة. واليوم، تسنح للمكسيك فرصة التشكيك في صحة الافتراض القائل إن الظرفية الدولية الحالية غير مواتية للتوصل إلى اتفاقات لتزع السلاح. فقد شهدنا خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إنجازات تاريخية ذات طبيعة أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف في جدول الأعمال الدولي في هذا المجال. ومن بين تلك الإنجازات، اجتماع القمة لمجلس الأمن بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فضلاً عن التوصل إلى اتفاق للمرة الأولى منذ عشرة أعوام في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتماد خطة عمل دقيقة وواقعية تهدف إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وإن ما حصل من أحداث مهمة في مجال نزع السلاح التقليدي، كبداء المفاوضات على معاهدة تجارة الأسلحة ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ، لدليل على أن إبرام صكوك من هذا النوع ممكن بالفعل.

وفي مجالات أخرى، نعمل نحن، البلدان ذاتها الممثّلة في مؤتمر نزع السلاح، مع حكوماتنا ذاتها، على حوض مفاوضات حساسة وبالغة الأثر بالنسبة لأمن البشرية. فمنذ شهرين لا أكثر، جاءت نتائج مؤتمر القمة للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، برئاسة وزير خارجية بلادي، لتجدد الثقة في النظام المتعدد الأطراف، وبخاصة في الأمم المتحدة، وفي قدرته على التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها الأمن العالمي.

إلا أننا اليوم نستهل دورةً جديدةً من دورات المؤتمر بحية أمل كبيرة لأنه يبدو، من جديد، ألا سبيل إلى الخروج من المأزق الراهن. وهو وضع غير طبيعي ولا مقبول لدى المكسيك. كما أنه غير طبيعي ولا مقبول لديها أن يشغل المؤتمر وقته بأنشطة لا تدخل ضمن ولايته، ولا أن يوحد موضوع واحد جدول الأعمال على حساب سائر البنود. وتعرب

المكسيك عن إحباطها العميق لعجزنا عن اعتماد برنامج عمل، وبالأخص، لعدم إحراز المؤتمر أي تقدم في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، وهو الموضوع الذي ما زلنا نوليه الأولوية القصوى.

فمن اللازم أن ينفذ المؤتمر ولايته، ألا وهي التفاوض. وقد أصرت المكسيك في هذا المحفل على أن التفاوض لا يعني بالضرورة التوصل إلى اتفاق. إذ يمكننا التوصل إلى اتفاقات، لكن لا بد من التفاوض ليتحقق ذلك. فالتوصل إلى اتفاقات حق للمؤتمر، أما التفاوض فهو واجبه.

سيادة الرئيس، إن عقدة هذا المأزق لن تنفك من تلقاء نفسها. إذ يجب علينا، نحن الأعضاء، أن نتخذ إجراءات واقعية؛ وبدرجة عالية من المسؤولية والمساءلة. لذا، فقد اقترحت المكسيك تحديد مهلة ينفذ خلالها المؤتمر ولايته ويشارك فيها أعماله على أساس أن هذه المهلة ستنتهي هذا العام.

ولقد كشف الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا الأمين العام إلى عقده عن رغبة عدد كبير من البلدان في إنهاء تعطّل المؤتمر عن العمل، وهو ما يسهل اتخاذ قرار باستئناف العمل التفاوضي.

فلا يمكننا مواصلة العمل على أساس وجوب عدم المساس بهيكل المؤتمر أو عضويته أو جدول أعماله أو نظامه الداخلي. إذ تبرهن التجربة التاريخية على أن الهيئات الدولية تولد وتموت، وتحسن وتتكيف مع الواقع. لا بد إذن من جعل المؤتمر أكثر تمثيلاً للعالم الذي نعيش فيه، بتحليل مسألة زيادة عدد أعضائه وإبراز مشاركة المجتمع المدني فيه. وأود، على وجه الخصوص، التشديد على أن سوء تطبيق قاعدة توافق الآراء إنما تُنتقص من قيمته، ليستحيل بذلك أداةً لممارسة حق النقض (الفيتو) فقط.

وترى المكسيك أن ثمة محافل تيسر عملية اتخاذ القرارات وأخرى، على النقيض من ذلك، تحول دون اتخاذها. ويقع مؤتمر نزع السلاح ضمن هذه الفئة الأخيرة. أمل أن تخترق، يوماً ما، روح كانكون ومنظمات دولية أخرى تولد فيها اتفاقات لصالح البشرية جدران هذه القاعة.

شكراً جزيلاً، يا سيادة الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير المكسيك على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير زمبابوي، السيد جيمس مانزو. تفضل.

**السيد مانزو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى صوت الزملاء الآخرين في التقدم بأخلص تعازينا لحكومة روسيا وشعبها على الأحداث المأساوية التي وقعت بالأمس في مطار موسكو. ونود أن نؤكد للشعب والحكومة الروسيين أننا نشاطرهما الحزن والأسى ونتاجنا من معهما.

إنه لشرف كبير لي أن أنضم إليكم في افتتاح الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١ بصفتي سفير زيمبابوي الجديد ومثلها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وأشكركم، سيدي الرئيس، على كلمات الترحاب البالغة اللطف التي وجهتموها إليّ. وإني لأتطلع إلى العمل معكم جميعاً على نحو وثيق ومثمر في سعينا إلى التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل يمكننا من استئناف العمل الموضوعي في هذه الهيئة الموقرة.

وأقدم إليكم، سيادة الرئيس، بأحر التهاني على تعيينكم أول رئيس لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١. كما نود الإشادة بكم لما أجزاه وفدكم من مشاورات موسّعة خلال الفترة التي تخللت الدوريتين. ونأمل أن تمكن الأعمال التحضيرية التي اضطلعتم بها المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج العمل تحت قيادتكم القديرة. ولكم ولفريقكم من وفدي كامل الدعم والتعاون.

إن زيمبابوي دولة غير حائزة للأسلحة النووية ولا تطمح إلى امتلاكها. ونحن بلد يقدر السلام ويؤيد الحلول المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات التي نواجهها اليوم. وتشهد مشاركتنا النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تصميمنا على تحقيق السلم والأمن الدوليين وعلى التزامنا بذلك. وبهذه الروح، نرى أنه لا مبالغة إطلاقاً في التشديد، مهما أسرفنا فيه، على تميز مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح.

ويُعلّق بلدي أهمية كبيرة على جميع البنود الأربعة الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويقع نزع السلاح النووي على رأس أولوياتنا، يليه نزع السلاح العام والكامل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين لمصلحة البشرية جمعاء. وإنه لمن المستهجن أن تصل النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١,٦ تريليون دولار بدولارات الولايات المتحدة على حساب أولوية الحد من الفقر والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

في حين شهد مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، حالة من الشلل لأكثر من ١٢ عاماً. ويمكننا، بالتأكيد، بل يجب علينا حقاً، تحسين أدائنا من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة. غير أنه ينبغي عدم المساس بالمبدأ الأساسي الموجه لعملنا، ألا وهو توافق الآراء فيما يُبذل من جهود لإدراك هذا الهدف النبيل. وتتخذ زيمبابوي موقفاً مدروساً من هذه المسألة، فحواه أن قاعدة توافق الآراء ما زالت صالحة ومناسبة لطبيعة عملنا في الوقت الحاضر. إذ يمكن هذا المبدأ الدول كافة من تأكيد مصالح وأولويات أمنها القومي في المؤتمر.

ولمؤتمر نزع السلاح ولأسلافه من الهيئات سجل حافل من المفاوضات على معاهدات بارزة لنزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر

استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ولا تزال هذه الهيئة الموقرة قادرة على تحقيق المزيد والمزيد من النجاحات. ولدينا اليقين من أن مؤتمر نزع السلاح سيكون في وضع يمكنه من استئناف المفاوضات الموضوعية قريباً إذا ما توفر القدر الأعلى من الزعامة والإرادة السياسية.

وختاماً، تقبلوا مني، سيادة الرئيس، أطيب تمنيات وفدي لكم وللزملاء الرؤساء الستة بدورة مثمرة لعام ٢٠١١.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير زمبابوي. ما زال لدي في قائمة المتحدثين كولومبيا وشيلي وباكستان وروسيا. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كولومبيا، السيدة أليسيا أرانغو أولوس. تفضلي.

**السفيرة أليسيا بيكتوريا أرانغو أولوس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** شكراً جزيلاً، يا سيادة الرئيس. أود أن أستهل كلمتي بتقديم تعازي حكومة كولومبيا والكولومبيين للاتحاد الروسي، شعباً وحكومة، على الهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في المطار. وبتقدم بخالص مواساتنا للأسر الثكلى ونعلم مدى صعوبة التصدي لهذه الهجمات الإرهابية، التي لا تخلف وراءها سوى الدمار والموت.

كما أود أن أهنئ السفير ماريوس غرينيوس على تعيينه أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١ وأشكره على ما اضطلع به سلفاً من إجراءات ومشاورات مهمة في الأسابيع الأخيرة.

وباسم بلدي، نكرر تأكيد دعمنا الثابت لما تبذله كندا حالياً من جهود في سبيل تحقيق تقدم جوهري في إطار المؤتمر. وبصفتنا بلداً من مجموعة البلدان التي ستتولى رئاسة المؤتمر خلال عام ٢٠١١، نحن على بينة من أهمية التحدي الذي نواجهه، وبقدر هذه الأهمية نناشد الدول الأعضاء كافة التحلي بروح التعاون والمرونة من أجل إحراز تقدم ملموس في أعمالنا هذا العام.

وترى كولومبيا أن الهدف المحوري الذي يجب أن ينشده مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١١ هو اعتماد برنامج عمل وتطبيقه. بيد أن الصعوبات التي تعوق تحقيق توافق في الآراء على هذه النقطة يجب ألا تحول دون مواصلة مداولاتنا بشأن البنود المحورية في جدول أعمالنا، ولا سيما نزع السلاح النووي، وإمكانية إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، ومنح ضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب التفاوض على جميع هذه المعاهدات على نحو متوازن ومنصف، دون إغفال باقي بنود جدول أعمالنا. وفي هذا السياق، نرى أن المنهجية التي اقترحتها السفير ماريوس غرينيوس مناسبة، ونكرر تأكيد استعداد وفد كولومبيا للانخراط في أعمال مؤتمر نزع السلاح ومناقشاته.

وإن تجدد الزخم الذي حظي به موضوع نزع السلاح النووي في الأعوام الأخيرة يفسح لنا مجالاً مهماً للتقدم في مفاوضاتٍ تنتهي إلى إبرام صكوك واقعية. وفي هذا الإطار، يُهاب بمؤتمر نزع السلاح، بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لتزع السلاح والأمن الدولي، أن يؤدي دوراً حاسماً. فالمجتمع الدولي يركز ناظره على ما يمكن للمؤتمر أن يجزره من تقدم، ومن واجبنا تحقيق توقعاته. فسمعة مؤتمر نزع السلاح ليست وحدها التي على المحك، وإنما الفرصة ذاتها أيضاً التي يُتيحها الوضع الدولي الراهن للتقدم نحو تحقيق حلمنا بعالم أكثر أمناً وخالٍ من التهديد النووي.

شكراً جزيلاً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كولومبيا على بياها وأعطي الكلمة الآن لسفير شيلي، السيد بيدرو أويارسيه.

السيد بيدرو أويارسيه (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، يا سيادة الرئيس. أود، في المقام الأول، أن أشاطر وفد الاتحاد الروسي مشاعر الحزن والأسى للهجوم الإرهابي الذي تعرّض له بلده.

ونتوجّه بالتحية والشكر لسفيري السنغال وتونس على ما قاما به ونتمنى لهما النجاح في أنشطتهما المستقبلية. كما نود أن نرحب بالمثلين الدائمين لزمبابوي والسويد وكينيا وهنغاريا.

ويود وفد شيلي، سيدي الرئيس، كغيره من الوفود، أن يُهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. ونريد في هذا المقام الاعتراف بوجه خاص بالتزام كندا وباهتمامها الشخصي بالإعداد لبدء جلسات هذا العام بمشاورات واسعة، بل وبمبادرات أيضاً، بحيث يتسنى لنا الإسهام بشكل حقيقي فيما يتعين على المحفل تحليله من مواضيع.

ولكم منا كامل الدعم. ونود أن نوضح لكم أيضاً أن بلدنا يعترم مواصلة برنامج العمل الذي ستقترحوه بعد موافقة هذا المحفل عليه. وأعتقد أن من واجبنا السياسي، بصفقتنا وفد شيلي، الاضطلاع بهذه المسؤولية.

ونحن نعتقد أيضاً، كما أُشير هنا، ولن أخوض في مزيد من التفاصيل، أن الظرفية الدولية ليست سلبية بالضرورة فيما يخص الإعداد لمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونرى، كما أشار سفير المكسيك، أن التفاوض مهم، وأنه يشكل قوام تعددية الأطراف، ومن ثم، فإن صمت، وأكرر، صمت المؤتمر أمر يتعدّر فهمه، لا بالنسبة إلينا فحسب، بل بالنسبة إلى المجتمع الدولي والمجتمع المدني أيضاً. ومن الواضح أن هناك شعوراً بالقلق السياسي حيال سبب وجود هذا المؤتمر، وقد كشف اجتماع نيويورك الرفيع المستوى تحديداً عن هذا الشعور الجماعي المشترك. وإننا نمر بلحظة خاصة. وهذا ما قاله الجميع، وسيظل. وهي لحظة تستلزم منا التدبّر والواقعية واتخاذ إجراءات ملموسة.

ونعتقد أنه يجب علينا، من وجهة نظر نفعية، الاعتراف بالأهمية التي يعلقها الأمين العام على ولاية هذا المحفل، بما يتسق مع أولويات المنظمة المحددة لهذا العام. ويتّضح جلياً وجود اهتمام بتفعيل تعددية الأطراف في هذا المجال. ويجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح محور هذا الجهد. فإن لم يحدث ذلك، سيتعدّر تلافي اتخاذ قرارات أكثر حزمًا. ومن الممكن أن تُتخذ هذه القرارات خارج هذا المحفل.

السيد الرئيس، إن خطة العمل التي اقترحتها تفسح، في رأينا المتواضع، مجالاً أكثر تنظيماً، حسبما أرى، لمعالجة المواضيع التي حددها هذا المحفل كأولويات. ويبدو لنا أن هذه الخطة قد تسهم في جعل المؤتمر يضطلع بالأعمال الموضوعية على نحو منهجي في الجلسات العامة أساساً. وللدول والمجتمع المدني والخبراء المشاركة في هذا الجهد، كما هو الحال في ميادين أخرى متعددة الأطراف، بهدف إثراء المعلومات التي تطلبها الدول الأعضاء أثناء نهوضها بمسؤوليتها التفاوضية الأساسية.

ومن جانب آخر، لا يبدو لنا إيجابياً تكرار سلسلة من البيانات السياسية والاجتماعات في هذا المحفل دون دليل يُسترشد به واضح ودون جدول زمني للعام. وبالتالي فإننا، نؤيد أن يواصل المؤتمر في أسرع وقت ممكن عقب اعتماد جدول الأعمال الذي اقترحتها، جهوده من أجل الموافقة على برنامج عمل يعكس على نحو مبتكر مشاعرنا الأساسية وأولوياتنا فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية. وينبغي، سيدي الرئيس، أن تُفهم كل هذه الجهود في إطار المصلحة الجماعية لتنشيط آليات نزع السلاح، وهو ما يبدو لنا أمراً لا غنى عنه في تحقيق السلم والأمن الذي هو، مسؤوليتنا السياسية والأخلاقية. ويتعيّن أن يكون مؤتمر نزع السلاح اليوم، دون استبعاد إمكانية زيادة عدد أعضائه، جزءاً من هذه المسؤولية. وأؤكد لكم تعاون وفدي معكم على إنجاح مهامكم.

شكراً، يا سيادة الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير أويارسيه على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان، السيد زمير أكرم.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأتقدم بأخلص تعازينا لأصدقائنا الروس على الهجوم الإرهابي الذي شهدته موسكو البارحة. ونحن في باكستان نشاطرهم تماماً أحزانهم في هذا الموقف الذي يتعرضون له ونواسيهم ونتمنى لهم كل النجاح في التغلب على آفة الإرهاب هذه.

سيادة الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ٢٠١١. ونحن على ثقة في أنكم ستنهضون بمسؤولياتكم على نحو متوازن وشفاف وشامل، طبقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. ونقدّر بالغ التقدير التزامكم

الشخصي نحو أعمال مؤتمر نزع السلاح وتفانينكم فيها ونضمن لكم تعاوننا معكم على أكمل وجه.

كما أود أن أرحب رسمياً بجميع زملائنا الذين انضموا إلينا مؤخراً في مؤتمر نزع السلاح وتطلع إلى العمل معهم على نحو بناء في المستقبل.

لقد أخذت الكلمة في بداية إجراءاتنا اليوم نظراً لما استجدّ مؤخراً من تطورات خطيرة ستترتب عليها آثار سلبية على الأمن والاستقرار العالميين، ومن ثم، على سير عملنا في مؤتمر نزع السلاح.

ولطالما رأى وفدي أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. إذ يتأثر عملنا متأثراً مباشراً بما يطرأ على النظام السياسي الدولي من تطورات. ولا يمكن لأي دولة أن تسعى إلى رسم سياسات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي ثم تزعم أنه ليس لهذه السياسات تأثير على عملنا.

وقد صرّحت باكستان بوضوح طوال العامين الماضيين بأنه لا يمكن أن توافق على إجراء مفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالنظر إلى الإعفاء التمييزي المقدم من مجموعة الموردين النوويين لجارتنا بسبب تعاون عدة قوى عظمى معها في المجال النووي، ذلك أن هذا الترتيب سيفاقم اختلال التوازن في مخزونات المواد الانشطارية في المنطقة ممّا يضرّ بمصالح باكستان الأمنية.

وكما أشرنا من قبل، لقد اضطرت باكستان إلى اتخاذ هذا الموقف بسبب إتيان بعض الدول أفعالاً انتقائية وتمييزية تخل بالتزاماتها الوطنية والدولية، سعياً وراء تحقيق الربح وتطبيق مفهومي الاحتواء وتوازن القوى الباليين اللذين يرجع تاريخهما إلى الحرب الباردة.

ومن المؤسف حقاً أن إحدى القوى العالمية الرئيسية بدلاً من عكس مسار هذا الفعل المزعج للاستقرار، ذهبت إلى أبعد من ذلك معلنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ اعترافها بدعم العضوية الكاملة لجارتنا في الأنظمة الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة الموردين النوويين ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة أستراليا واتفاق واسينار، وكذلك "التشاور مع أعضاء النظام للتشجيع على تطوير معايير العضوية فيه".

وبالطبع، سيادة الرئيس، يثير هذا التصرف غير المسؤول العديد من الأسئلة. دعونا، على سبيل الذكر، ننظر في مسألة العضوية في مجموعة الموردين النوويين. فالدولة المستقبلة ليست بالطبع أهلاً للعضوية في المجموعة، ذلك أنها ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا في أي من الاتفاقات الإقليمية الأخرى لعدم الانتشار. ومن ثم، اقتضت الحال أن تستحدث الدول الأعضاء في المجموعة معايير جديدة للعضوية، أي بعبارة أخرى، إنشاء مجموعة أخرى من المعايير التمييزية، الموضوعية خصيصاً لفائدة بلد واحد، مثلما حدث حينما مُنح البلد نفسه إعفاء مجموعة الموردين النوويين بغرض التعاون النووي معه.

وهكذا، نشهد مرةً أخرى إخلالاً سافراً بالالتزامات الوطنية والدولية المتعمد بها من أجل الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وهكذا، تُستخدم مرةً أخرى الأساليب الانتقائية والاستثنائية والتمييزية وازدواجية المعايير على حساب المبادئ وكذلك الالتزامات الدولية.

وما زلنا بانتظار رؤية ما إذا كان هذا التصور، الذي نُقل بالفعل إلى اجتماع الفريق الاستشاري لمجموعة الموردين النوويين، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في فيينا، سيحظى بتأييد أي من البلدان الأعضاء الأخرى في المجموعة. وقد أشار عضوان منها بالفعل إلى موافقتهما عليه، واضعّين أعينهما، بلا ريب، ما سيحدثه من أرباح مترتبة على اتفاقات التعاون الدولي التي سيبرمها مع البلد المستقبلي.

ومن الأسئلة الأساسية الواجب طرحها هنا هو ما إذا كانت البلدان الأعضاء الأخرى في المجموعة، وبخاصة تلك التي تدّعي أنها حامية حمى النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ستوافق على انتهاك هذا النظام بهذا الشكل الصارخ. وبالطبع، وبالنظر إلى أن جميع قرارات المجموعة تُتخذ بتوافق الآراء، فستكون هذه البلدان في وضع يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها. أم أن من الممكن أن ترضخ هذه الدول مرةً أخرى وببساطة لضغوط القوى العظمى، مثلما رضخت في الماضي؟ سترقب باكستان بالتأكيد تصرفات هذه البلدان.

ومن وجهة نظرنا، يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان بإمكان مجموعة الموردين النوويين الاستهزاء بقواعدها بأن تفتح باب العضوية فيها لبلد كانت تجاربه النووية في عام ١٩٧٤ السبب وراء إنشاء المجموعة ذاتها. فإن فعلت ذلك، ستفقد مصداقيتها في سياق النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

إن هذه التطورات سوف تبلغ حدّ إحداث تحوّل في النماذج السائدة من الناحية الاستراتيجية. إذ ستكون خطوةً نحو تغيير صُلب النظام الدولي لعدم الانتشار النووي تغييراً جوهرياً. والرسالة التي تنقلها هذه الخطوات هي أن القوى العظمى تملك تغيير قواعد اللعبة متى كان ذلك لصالحها. أما نحن فنؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب رفض التمييز وازدواجية المعايير.

فعلاوة على أن هذه التدابير سوف تقوّض صلاحية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتمسّ بحُرْمته، فإنها ستزيد من زعزعة الأمن في جنوب آسيا. فالعضوية في مجموعة الموردين النوويين سوف تمكّن جارتنا من زيادة التوسّع فيما تبرمه من اتفاقات التعاون النووي ومن تعزيز أسلحتها النووية وقدراتها على الإيصال. ونتيجة لذلك، سوف تُضطر باكستان إلى اتخاذ تدابير تضمن مصداقية قدرتها على الردع. أما الأثر التراكمي المترتب على ذلك فهو زعزعة المناخ الأمني في منطقة جنوب آسيا وسواها أو على الصعيد العالمي. ومن منظورنا نحن في مؤتمر نزع السلاح، سيعرقل ذلك أكثر إحراز تقدم فيما يتعلق بتدابير عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ونظراً لهذه الاعتبارات، اجتمعت هيئة القيادة الوطنية وهي الهيئة العليا صاحبة القرار بشأن القضايا الاستراتيجية في باكستان، برئاسة رئيس الوزراء الباكستاني، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لاستعراض تبعات هذه التطورات على الأمن القومي.

ومع أن نص البيان الصادر عن هيئة القيادة الوطنية سوف يُعمّم باعتباره وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح، فمن المناسب هنا اقتباس بعض عناصر هذا البيان المهمة.

"أعربت هيئة القيادة الوطنية عن قلقها بشأن السياسات والاتجاهات الانتقائية والاستثنائية والتمييزية السائدة فيما يتعلق بأنظمة مراقبة الصادرات الاستراتيجية. فهذه السياسات، المضرّة بالسلم والأمن الدوليين، تنال من مصداقية النظام الحالي لعدم الانتشار النووي وتتعارض مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية. وإن لمن شأن الزعة التعديلية القائمة على اعتبارات استراتيجية أو سياسية أو تجارية أن تفاقم اختلال التوازن وتُدمر عدم الاستقرار، وبخاصة في جنوب آسيا. وقد حزمت هيئة القيادة الوطنية مجدداً بأن باكستان لن تقبل مطلقاً المعاملة التمييزية وبأنها ترفض أي محاولة للنيل من قدرتها على الردع الاستراتيجي. ولن تكون باكستان طرفاً في أي نهج يضر بمصالحها الأمنية القومية المشروعة. وأكدت الهيئة من جديد التزامها اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الأمن القومي لباكستان والحفاظ على مصداقية قدرتها على الردع."

ومن البديهي، بناءً على ما ذكرته للتو، أن معارضة حكومتي التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد ازدادت قوةً على إثر هذه التطورات.

ومع ذلك، فإننا، وعدد من الوفود الأخرى، لا نريد أن نرى مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود. ولذلك، نؤمن بأنه يمكن، بل ينبغي إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية الأخرى في جدول أعمالنا، أي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتبقى قضية نزع السلاح النووي سبب وجود مؤتمر نزع السلاح. إذ لم يُنشأ هذا المحفل فقط بغرض التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي عدم الربط إطلاقاً بين تحقيق تقدم بشأن أحد بنود جدول الأعمال وتحقيق تقدم بشأن البنود الأخرى. إذ ينبغي لنا إحراز تقدم في القضايا التي تحظى بتوافق الآراء. وقد بيّن وفدي بوضوح في العديد من المناسبات سبب معارضتنا للمفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي لمن يعارض التفاوض على القضايا الرئيسية الثلاث الأخرى أن يصرح أيضاً بمواقفه بنفس الوضوح أو أن يفسح المجال لإحراز تقدم في هذه القضايا.

ولن تتسنى مواصلة عمل مؤتمر نزع السلاح إلا على أساس ضمان أمن جميع الدول على قدم المساواة. لذلك، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتنبّه للتطورات التي تقوّض أمن الدول

الأعضاء، لا على المستوى الاستراتيجي فحسب، وإنما على المستوى التقليدي والإقليمي ودون الإقليمي أيضاً، وعليه أيضاً أن يتنبه لأثر جميع أنواع الأسلحة بما فيها القذائف. وإن التطورات التي أشرت إليها، تزيد من أهمية هذه القضية. ولهذا السبب، تؤمن باكستان بأن قضيتي القذائف وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعد الإقليمية من الاعتبارات الحاسمة الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وعليه، ينبغي ألا يظل مؤتمر نزع السلاح غافلاً عن الآثار السلبية لنظامي الأسلحة هذين، وندعو الأعضاء إلى النظر في هذه المقترحات والتعبير عن آرائها بهذا الشأن خلال الجلسات العامة. وإنا لنسعى إلى أن تضمن المناقشات غير الرسمية تناول مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١١ جميع الأخطار التي تحيق حالياً بالسلم والأمن الدوليين. ومن ثم، نقترح إثارة مسألة القذائف بجميع جوانبها ومسألة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في معرض بياننا اللاحقة في مؤتمر نزع السلاح بموجب المادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير باكستان على بيانه الذي يغطي الكثير من المجالات، وإن سمحتم لي بملاحظة شخصية أقول إن بعض القضايا المثارة فيه تخرج عن نطاق مؤتمر نزع السلاح وتنطرق إلى مسائل مشمولة بالنقاش في فيينا. وبصفة شخصية، أقول مرة أخرى إنني قد تشرفت بحضور حلقة دراسية في بداية ربيع العام الماضي في موسكو، وتمت فيها مناقشة كثير من القضايا التي أثارتموها بالفعل في إحدى حلقات النقاش بسبب الجوانب العالمية والإقليمية، إلخ. وسوف أتابع المسألة بالتأكيد وأنظر في إمكانية عقد اجتماع جانبي بهذا الشأن لكي نلّم إماماً كاملاً بهذه القضايا ونجري نقاشاً جيداً بشأنها، لأننا قد نفعّل الشيء ذاته فيما يتعلق بالبنود الأخرى التي تشكل القضايا الرئيسية المتصلة بعمل مؤتمر نزع السلاح. ويسعدني أن أتابع المسألة وأبحث ما يمكننا فعله في هذا الصدد. وأعطي الكلمة الآن لآخر المتكلمين في قائمتي، وهو سفير روسيا، السيد فاليري لوشينين. تفضل.

**السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** السيد الموقر رئيس المؤتمر، يتقدم الاتحاد الروسي والوفد الروسي بالتهاني لكم بصفتمكم أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١١. ونتمنى لكم مهاماً مثمرة ونؤكد أن لكم منا كل الدعم.

السيد الرئيس الموقر، السادة الزملاء الموقرون، لقد تأثرنا بالغ التأثير بتعازيكم لنا على العمل الإرهابي الذي تعرض له بالأمس مطار دوموديدوفو الدولي في موسكو، ونحن ممتنون لكم حق الامتنان. وقد أسفر هذا العمل الإرهابي عن مقتل ٣٥ شخصاً وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجراح متباينة الخطورة. فقد كان عملاً إرهابياً وحشياً، غير إنساني، دُبر بإحكام، وارتكب بفعل جهاز متفجّر ذي قوة تدميرية كبيرة، مشحون بكمية كبيرة من العناصر المدمرة.

وإننا لنأسى كل الأسى لسقوط مواطنين أبرياء من دول أجنبية في صفوف الجرحى والقتلى. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص مواساتنا وتعازينا لجميع البلدان التي رعاياها ضحايا لهذه الجريمة الشنعاء.

إن المأساة التي شهدتها مطار موسكو لدليل جديد على أن الإرهاب تهدد عالمي للبشرية جمعاء. ويتعين علينا أن نوحّد جهودنا من أجل القضاء عليه.

سيادة الرئيس، الأصدقاء الأعزاء، إن تعازيكم لنا، فضلاً عن دقيقة الصمت التي التزمها جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ليست مجرد مظهر مؤثر من مظاهر دعمكم المعنوي والسياسي لنا في هذه اللحظات العصبية، وإنما هي أيضاً مظهر من مظاهر تضامن المجتمع الدولي مع الاتحاد الروسي في كفاحه ضد الإرهاب.

شكراً لكم من أعماق قلبي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير روسيا على بيانه وتقدم له جميعاً بتعازينا ومواساتنا القلبية. لدي الآن متكلم آخر في قائمتنا وهو الأمين العام للمؤتمر، السيد أوردزونيكيدزه. تفضّل، سيدي.

**السيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** بصفتي مواطناً روسياً، أشعر، بالطبع، شأني شأن سفير روسيا، بعميق الأسى للأحداث المأساوية التي وقعت هناك. بيد أن الجزء الرئيسي من بياني هذا يركز على أن الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تحدثت إليه هاتفياً عقب جلسة تبادل الآراء التي عُقدت هنا، قال إنه يسعد جداً أن يعلم بأن الجميع يود مقابله. ونظراً لأنه لم يكن يتوقع هذا الاهتمام الجارف من جانب أعضاء مؤتمر نزع السلاح ولأن كل ما لديه من الوقت هو ٤٥ دقيقة، فقد خطط لعقد جلسة غير رسمية لتبادل الآراء. إلا أنه طلب إلي أن أنقل إليكم رسالة مفادها أن كل الراغبين في حضور هذا الاجتماع مدعوون للحضور كي يبدأ مؤتمرنا دورته على نحو جيد. وبالنظر إلى إعراب الوفود عن هذه الرغبة، فسيكون الأمين العام مستعداً للاستماع إلى الجميع، لكن أرجو أن تأخذوا في الحسبان أن وقته محدود جداً، ٤٥ دقيقة، أو ساعة كحد أقصى. وآمل أن تساعد زيادة عدد الأعضاء محفل مؤتمر نزع السلاح على تعزيز دوره. لكنّ الأهم من ذلك كله هو اعتماد برنامج العمل بصورة عاجلة وإحراز تقدم في غضون هذا العام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً لكم، يا سيادة الأمين العام. لقد فرغنا من قائمة المتكلمين، لكنني أود فقط الإدلاء ببضعة تعليقات أخرى قبل أن نختتم هذه الجلسة العامة الافتتاحية الأولى. فكما قلت في بياني الافتتاحي، إن أولويتي الأولى هي مواصلة التشاور والعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد برنامج عمل يحظى بقبول جميع الأعضاء. وفي هذا السياق، سيكون علي أن أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون،

بأنني لم أتمكن من تحقيق طلبه باعتماد برنامج عمل في الجلسة الافتتاحية الأولى. غير أنني قلت أيضاً إن الأولوية الثانية على سلم أولوياتي القصوى هي ألا نهدر وقتنا، وإنه ما زال بإمكاننا عقد جلسات موضوعية جديرة بالاهتمام لتبادل الآراء بشأن شتى قضايا نزع السلاح الحيوية التي حددتموها، ولا سيما بشأن القضايا الرئيسية الأربع. ولعلكم تتذكرون أنني قد اقترحت في اجتماعاتنا الإقليمية غير الرسمية تحديد جدول زمني إرشادي، لا لمنع أي وفد من تناول الكلمة أو إثارة قضايا أخرى، وإنما لاستغلال وقتنا على خير وجه قدر الإمكان، نظراً لأن فترة الرئاسة الكندية لن تستمر سوى ثلاثة أسابيع أخرى بعد هذا الأسبوع. وقد اقترحت جدول النقاش التالي: ١ شباط/فبراير (يوم الثلاثاء المقبل): نزع السلاح النووي عموماً؛ يوم الخميس، الموافق ٣ شباط/فبراير: مزيد من التركيز على قضية المواد الانشطارية؛ ٨ شباط/فبراير، منع حدوث تسلح في الفضاء الخارجي مع التذكير بأن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام سينظم حدثاً جانبياً بشأن الفضاء الخارجي؛ ١٠ شباط/فبراير (نهاية الأسبوع الثالث من فترة الرئاسة الكندية): ضمانات الأمن السلبية. وهذا الجدول مخصص فقط للدول التي تود تقديم مداخلات بشأن القضايا الرئيسية الأربع، وإذا كانت هذه الدول ستستقدم خبراء من العواصم، وبخاصة الذين يسافرون من بلدان بعيدة، فربما تود تكوين فكرة عن الموضوعات التي ستطرح للنقاش. غير أن هذا الجدول لا يشكل بأي حال جدول عمل وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من النظام الداخلي. وقد ذكرتنا بعض الدول الأعضاء بالفعل بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي، التي تنص تحديداً على جواز إثارة أي قضية قد تود أي دولة عضو طرحها في جلسة من الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح. وبهذا نختتم أعمالنا اليوم. سفير الجزائر، تفضل.

**السيد جزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، آسف لأخذ الكلمة، ولا أسألكم سوى توضيحاً. لقد اتفقنا على جدول الأعمال. لكننا، لسوء الحظ، لم نتفق على برنامج عمل. ومن ثم، أيمكننا الآن الموافقة على اقتراحكم بمناقشة بنود أخرى غير تلك المحددة صراحة في جدول الأعمال؟ وقد اقترحتم أربع نقاط، إحداها ليست مذكورة صراحة في جدول الأعمال. أئن يتطلب ذلك من مؤتمر نزع السلاح إجراء نقاش خاص لإدراجها فعلياً كإحدى النقاط الرئيسية، مادامنا سنناقش بنداً غير مذكور على وجه التحديد في جدول الأعمال الذي اعتمدها للتو؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، إنني لا أسعى إلى اتخاذ قرار بأي شأن الآن لأنني، في الحقيقة، أود مواصلة مشاوراتي بشأن اعتماد برنامج عمل. ومن الجلي أن برنامج العمل الذي اعتمد خلال فترة رئاستكم، يا سعادة سفير الجزائر، لا يزال "المعيار الذهبي"، وسيبقى كذلك. والواقع أن اقتراحي لا يتصل مباشرة بجدول الأعمال نفسه. فكل ما أقترحه عليكم هو أنه إذا أراد الحضور إثارة موضوع بعينه، فأنا أرحب بذلك، لكنني أكرر مرة أخرى أنه اقتراح غير رسمي، ولا يمكن أن اعتبره اقتراحاً يتطلب اتخاذ قرار بشأنه الآن. ممثل إيران، تفضل.

**السيد داريائي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إننا نقدر حقاً ما تبذلونه من جهود من أجل التوصل إلى سبيل لبدء نقاش موضوعي في مؤتمر نزع السلاح. وكما تعلمون، نحن نعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. كما أننا نعلق أهمية كبيرة على النظام الداخلي لهذه الهيئة ونود حقاً أن تتفق جهودنا اتفاقاً تاماً مع مواده. وقد أعلمتم مختلف الوفود بمبادرتكم إلى بدء نوع من النقاش الموضوعي. وقد أبلغنا عاصمتنا بذلك وتلقينا منها بعض الأسئلة. وينبغي أن تجدد هذه الأسئلة بعض الإجابات الواضحة. أولاً، نحن نعتقد أننا لسنا إلا بصدد نقاش، لا مفاوضات. فمبادرتكم منفصلة عن المبادرة الموازية الأخرى الجاري اتخاذها حالياً على هامش مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نعرف ما إذا كانت هذه المحاولة قد أسفرت عن أي نتائج. أما السؤال الثاني فهو: لماذا نبدأ نقاشاً موضوعياً في هذه المرحلة المبكرة من أعمال مؤتمر نزع السلاح؟ إذ ينبغي إيلاء الأولوية لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل، وعلينا التركيز على ذلك أساساً. وأود طرح سؤال آخر هنا وهو كيف يتفق هذا المقترح مع النظام الداخلي وكيف يمكن أن نضمن أن هذا المقترح لن يُستخدم للالتفاف على النظام الداخلي؟ هذه أسئلة أولية علينا إيلاغ عاصمتنا بالأجوبة عليها. وسأكون ممتناً لو تفضلتم بإفادتنا بأي معلومات ويمكننا العودة إلى هذه المسألة لاحقاً.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران على طرح هذه الأسئلة وسأحاول بالتأكيد الإجابة عليها بأوضح ما يمكن. نعم، نحن بصدد نقاش، لا مفاوضات. وليس لدينا برنامج عمل، ولعلك سمعت أيضاً من البيان الافتتاحي الذي أدليت به عن صعوبة التوصل إلى برنامج عمل مقبول بتوافق الآراء. أما عن الأنشطة الموازية والأنشطة الأخرى، التي تنظم بمعزل عن مبادرات أخرى، فلست متأكداً تماماً مما تقصدونه بالمبادرات الأخرى الجاري اتخاذها خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، لكن على أي حال، لا توجد صلة مباشرة بين الأمرين. فهذا من حيث النتائج، ما يود أعضاء هذه الهيئة فعله حقاً - إن أسفر النقاش عن أي نتائج. أما عن السؤال المتعلق بالسبب وراء إجراء نقاش موضوعي، أعتقد أن من الممكن انتهاج عدد من النهج تحقيقاً لذلك مع أن أولويتنا هي اعتماد برنامج العمل. ويمكنني، بصفتي الرئيس، مواصلة إجراء مشاورات غير رسمية، ثنائياً وجماعياً، بشأن برنامج العمل، كما نفعل منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. ونوشك على أن نشهد الذكرى السنوية الثانية لإنشاء "المعيار الذهبي" - الوثيقة CD/1864. ومن النهج الأخرى الممكنة، عدم عقد أي اجتماعات حتى يخرج الرئيس ببرنامج عمل. ويمكننا أن نغلق هذا المكان وننتظر لنرى ماذا سيحدث. غير أنني أعتقد حقاً، في ظل ما أجريته من مشاورات، أن الوفود راغبة بالفعل في عقد جلسات موضوعية قوية لتبادل الآراء بشأن القضايا الرئيسية الأربع بوجه خاص. وما دمنا نملك عقد هذه الجلسات، وربما تعميق فهمنا للمواقف الوطنية الأخرى، فسيكون ذلك "نشاطاً مقبولاً"، حتى لو اتفقنا في النهاية على ألا نتفق، في الوقت الذي نكافح فيه من أجل الخروج ببرنامج عمل تتفق أنسا

وإياكم عليه. وأؤكد لكم أنني لا أحاول على الإطلاق الالتفاف على النظام الداخلي. إذ أعتقد أنه واضح جداً. وقد أثار اهتمامي بالطبع، في معرض مشاوراتي الثنائية والإقليمية، أن أستمع إلى التفسيرات المختلفة لمواده. إلا أنني أعتقد أن المواد الأساسية واضحة جداً، وبخاصة قاعدة توافق الآراء، والمادة ٣٠، التي تنص على أنه يحق لأي دولة عضو طرح موضوع ذي صلة. وأمل ألا نضيق وقتنا بينما نحاول التوصل إلى برنامج عمل للمؤتمر. وقد أحلتُ في خطابي إلى أحد أسلافي الرؤساء قبل عشرة أعوام الذي كان يكافح من أجل تحقيق ذلك، وكذلك إلى تعليق اللواء تيمبرلي من ثلاثينيات القرن الماضي. وإنه لعمل مهم، وآمل أن تتمكن على الأقل من فعل شيء لبلورة فهم أفضل لمواقفنا. ويسعدني أن أوصل حديثي معكم على نحو ثنائي. إيران، تفضلي.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. فكما قلت من قبل، علينا إبلاغ عاصمتنا بجوابكم، لكنني أيقنتُ أمراً في معرض توضيحكم ذكرناه أيضاً لعاصمتنا، ولذلك نود طرح بضعة أسئلة أخرى. أنا واثق من أن الجميع يدرك جيداً الممارسة التي اضطلعنا بها العام الماضي، ألا وهي المناقشة غير الرسمية للموضوعات السبعة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فقد أجرينا نقاشاً وافياً لمختلف جوانب بنود الأعمال هذه، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية. وما أود، إذن، معرفته هو ما إذا كنا نرغب في تكرار الشيء نفسه، لأنه منذ ستة أشهر تقريباً بين كل بلد موقفه بوضوح خلال المناقشات غير الرسمية. فهل نرغب في تكرار الشيء نفسه في اجتماع رسمي؟ وما الغرض من ذلك وما فائدته الإضافية في بداية مؤتمر نزع السلاح؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** إنكم تثيرون مسألة مهمة حسبت أنني قد أوردتها بالفعل في استنتاجاتي، التي قرأها عليكم اليوم، وخلال المناقشات الثنائية غير الرسمية التي أجريتها مع كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، بما فيها مجموعة الـ ٢١، على حد سواء. فيما يتعلق بالمواضيع السبعة، ذكرت من قبل، لكنني سأكرر، أنني استنتجت من جميع المناقشات الثنائية والجماعية أن القضايا الرئيسية الأربع تشكل، إن صح التعبير، النشاط الرئيسي للمؤتمر. ولا يعني هذا أن القضايا الأخرى غير مهمة، لكن، وبكل صراحة، مع أن الاستبيان الذي طرحته قد سأل تحديداً عن القضايا الثلاث الأخرى المسلّم بأنها لا تحظى، لنقل، بنفس الأهمية، فمعظم البلدان، بل جميع البلدان تقريباً الحاضرة في هذه القاعة لم تتحدث عنها. وبعضها قال نعم، يمكننا مواكبة هذه القضايا؛ بل إن أحد الأعضاء ذكر أن الشفافية والشفافية فيما يخص الأسلحة هما أهم أولويتين وطنيتين، لكنه سلّم بأننا لن نتطرق إليهما، وبأن ثمة محافل أخرى يمكن فيها تحقيق تقدم جوهري فيهما بوتيرة أسرع مما لو بُحِثتا في مؤتمر نزع السلاح. كما أنه على الرغم من أنني لم أذكر في جلسة عامة انطباعي عما أجرته من مشاورات، وإنما ذكرته في الإحاطة غير الرسمية التي قدمتكم لكم، فقد كان جزءاً من استنتاجاتي انطباعي الذي خرجت به من المشاورات بأن فكرة النمط غير الرسمي

للاجتماعات المتعلقة بالمواضيع السبعة قد احترمت في الأذهان، ولهذا السبب، كما قلتم لي جميعاً في اعتقادي، لا يمكننا في هذه المرحلة التفاوض على القضايا الرئيسية الأربع. غير أننا نرغب بالفعل في إجراء مناقشات موضوعية رصينة، وهذه المناقشات، كما ذكر أحدكم، لا تقتصر، بالتأكيد، على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولهذا السبب أريد تحقيق توازن فيما بين القضايا الرئيسية الأربع. ويمكننا مواصلة حديثنا فيما بعد، إذ تسعدي محادثتكم ثنائياً ومحادثاً منسقيكم الإقليميين، إن لزم الأمر. أرى أن سفير باكستان يطلب الكلمة.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، تقبلوا خالص اعتذاري لأخذ الكلمة مرة أخرى. سأكون مقتضياً جداً في تعليقي. فكل ما أوده هو إبراز ما فهمناه، وقد ناقشنا ذلك بالفعل عند مجيئكم إلى اجتماعنا في مجموعة الـ ٢١، وهو أن أي إجراء قد نتخذه وفقاً لمقترحكم الحالي سيحظى بموافقة مؤتمر نزع السلاح. وإليكم ما فهمناه: ستجري معالجة هذه القضايا الرئيسية الأربع على قدم المساواة من حيث الوقت والتركيز؛ وستكرسون وقتاً لمناقشتها، لكن خلال الجلسات العامة سيتسنى للوفود الأخرى الحديث عن أي بنود أخرى إذا رغبت في ذلك؛ ولن يكون ذلك بمثابة مفاوضات أو تمهيد لمفاوضات وإنما مجرد نقاش غير رسمي للآراء في هذه القضايا. وهذا ما فهمه وفدي من اجتماع مجموعة الـ ٢١ وأردت فقط إبرازه، لنكون جميعاً في وادٍ واحد. وبينما الكلمة لي، أود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي أثنى في أن تدخله قد أسهم في ضمان منحنا جميعاً فرصة وشرف التفاعل مع الأمين العام للأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لو سمحتم لي بمحاولة الرد على السفير السيد أكرم فيما يتعلق بموضوع الفهم، أود أن أبين بأن الجدول الذي اقترحه عليكم إرشادي فحسب؛ فلن أكلفكم بمواضيع يجب عليكم التحدث بشأنها في ١ شباط/فبراير فحسب، على سبيل المثال، ولم أكن أعني بالتأكيد أننا بحاجة إلى اتخاذ قرارات بأي شأن أو الحصول على موافقات رسمية على أي مسألة. أمل فقط أن تجري نقاشاً وإن لم تكن الدول راغبة في النقاش، فلها ألا تناقش. وإن أرادت أي دولة عضو طرح أي بنود أخرى، وفقاً للنظام الداخلي، في أي من يومي الثلاثاء أو الخميس، فعلى الرحب والسعة. فلننا بصدد مفاوضات تمهيدية ولا مفاوضات بالطبع، إنما هو سعي أسعاه لمتابعة آرائكم بشأن الأعمال الموضوعية والنقاش في غياب برنامج عمل. وإنه ليسعدي جداً أن أحادثكم ثنائياً أو أحادث المنسقين، كيفما شئتم، خارج الجلسة العامة. وأرى سفير الصين، السيد وانغ، يطلب الكلمة.

**السيد وانغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، توفيراً للوقت، سأستغني عن قواعد السلوك المرعية، رغم سعادتنا البالغة برؤيتكم تتبوؤون رئاسة المؤتمر. وأعتقد أيضاً أن من المهم أن نتقدم بخالص المواساة والتعازي لزملائنا الروس على ما حدث بالأمس في موسكو. أنتقل الآن إلى الجدول الزمني الإرشادي الذي اقترحموه، سيادة الرئيس، لأقول أعتقد أنكم قد أوضحتم تماماً أنكم لا تلتزمون من الأعضاء اتخاذ أي قرار، لكننا نقدّر

بالفعل إطلاعكم أعضاء هذه الهيئة على أفكاركم بانفتاح وشفافية، والتماسكم، بذلك، آراءهم. فنحن نقدر هذا النهج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، يا سعادة السفير. سفير ألمانيا، السيد هوفمان، تفضل.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، بإيجاز شديد، وما دمت قد أخذت الكلمة أيضاً للحديث عن مسألة الاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة، أود أن أتوجه بالشكر صراحةً للأمين العام للمؤتمر على تدخله واتصاله بالأمين العام للأمم المتحدة كي يتسنى لنا جميعاً التطلع إلى اجتماع مثمر معه. ثانياً، وددت أن أقول إنني سأبلغ حكومتي بالتأكيد بالاقتراح الذي قدمه زميلي وصديقي الموقر، سفير باكستان السيد زمير أكرم، الذي أود أن أشكر له تحديداً تصريحه بأنه ينبغي أن تصبح ألمانيا عضواً دائماً في مجلس الأمن عاجلاً لا آجلاً. وسأبلغ حكومتي أيضاً بأن اقتراحه قد لقي استحساناً في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه، الذي أظنه سيصبح إنجازاً آخر يُضاف إلى سجل إنجازات مؤتمر نزع السلاح.

بهذا نختتم أعمالنا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة غداً، الموافق ٢٦ كانون الثاني/يناير في الساعة ٣/٠٠، حينما يخاطب الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر، وأتوقع أننا سنتلقى مزيداً من المعلومات عن الإجراءات الناظم للجزء الثاني من اجتماعنا معه.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠.